



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of High Education and Scientific
Research



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج -

University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi - bba

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty Of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص : قانون إعلام ألي وأنترنت

الموسومة بـ :

مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري

بلدية برج بوعرييج نموذج

إشراف الأستاذ:

د. رياح لخضر

عداد الطالبين:

❖ تيشراحين إسماعيل

❖ جفال عادل

❖	الصفة	الرتبة	الاسم واللقب
	رئيسا	أستاذ محاضر قسم أ	بكيس عبد الحفيظ
	مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد قسم أ	رياح لخضر
	ممتحنا	أستاذ محاضر قسم ب	بلقسام مريم

السنة الجامعية: 2024/2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's democratic republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش
University Of Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi - BBA
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences



إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ : سراج الحنّو

الرتبة : أستاذ مساعد

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـ : مساهمة الإدارة الإلكترونية في
8 التحول الإداري - بلدية برج بوعريش أعرج

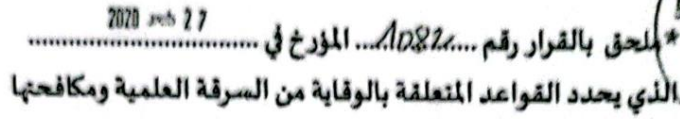
من إعداد :

الطالب الأول : كسّير احين اسماعيل

الطالب الثاني : حفال عادل

افق على إيداع الطالب (الطالبين) لمذكرة التخرج لدى الإدارة من أجل برمجتها للمناقشة.

إمضاء الأستاذ المشرف



Scanné avec CamScanner



* ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا المعضي أسفله.

المسيد (ة): جمال عادل
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 11555555555555555555 والصادرة بتاريخ 19.02.21
المسجل (ة) بكلية / معهد العلوم قسم قانون العلوم
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: مساهمة في دراسة الجغرافية الاقتصادية لمدينة سطيف
أصبح بشرفي أنني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

توقيع المعني (ة)

التاريخ: 27 جوان 2024
مصادق عليه
مخرج موعود ربيع
ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبمعية
مندوب الفرع الجهوي عوين الزاوية
منصوري عبد الرزاق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

كافة الاساتذة الذين تشرفت بالدراسة عندهم

والى روح امي الغالية وابي الذي كان سندنا لنا

والى كافة الاصدقاء والزملاء

الطالب: تيشراحين اسماعيل



إهداء

- الى رفيقتي عمري وسندي وام اولادي و زوجتي الحبيبة و نور عيني وحياتي كلها.
- الى اولادي سراج الدين ومقيم وميرال
- الي الوالدين الكرمين
- الى كل موظفي بلدية البرج

الطالب: جفال عادل



كلمة الشكر

وفي الختام نقدم تحية وتقدير وشكر وعرفان لأساتذة كلية الحقوق
بجامعة برج بوعرييج، على نصائحهم القيمة ومرافقتهم لنا طوال تكويننا
الجامعي، وإلى كل من قدم يد المساعدة بفكرة أو كلمة طيبة من قريب أو
من بعيد

شكرا لكم جميع

مقدمة

تُعَدُّ مؤشرات تطور الأمم اليوم معتمدة بشكل رئيسي على مدى اعتمادها على نظم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي أضحت متغلغلة في جميع المجالات، حيث أصبح استخدامها ضرورة لمواكبة تطور المجتمعات. وقد أحدثت هذه الثورة التكنولوجية تغييراً جوهرياً في المفاهيم والأساليب، لا سيما في المجال الإداري، حيث انتقلت من الأساليب التقليدية إلى الأساليب الرقمية من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وقد ساهم هذا التحول في تحسين وتطوير الأساليب الإدارية، مما أدى إلى ظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية، والذي يُعَدُّ اتجاهاً جديداً في الإدارة المعاصرة.

تعتبر الإدارة الإلكترونية من الطرق الحديثة والمتطورة التي تعتمد عليها الدول باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، وذلك بهدف توفير أفضل الآليات وأسرع وأيسر الطرق لتقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين، كما تتيح لهم فرصة أفضل للمشاركة بآرائهم واقتراحاتهم لدى المؤسسات الحكومية المختلفة. ولذلك، يتطلب هذا التحول تغيير أسلوب تقديم الخدمات، بهدف تحسينها وبناء مجتمع معلوماتي.

يقتضي تطبيق الإدارة الإلكترونية إدماج البرمجة المعلوماتية ضمن نسق عمل الإدارة، حيث أصبحت التحولات في الممارسة الإدارية ضرورة حضارية ملحة، خاصة في الدول التي كانت تعاني من انتشار الممارسات البيروقراطية بشكل كبير. إن هذا التحول بكل معانيه ومضامينه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية يستوجب عنصر السرعة والدقة والإتقان في الأداء، وتنظيم سير العمل الإداري، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين علاقة الفرد بالدولة. وفي هذا السياق، يُعَدُّ تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل حصوله على الخدمات عاملاً فعالاً لتحقيق الشفافية والفعالية والنزاهة والاستجابة للأفكار والتطلعات الجديدة.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع : لاختيار أي موضوع هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية
أ: أسباب ذاتية:

-رغبنا في دراسة هذا الموضوع لما له من علاقة مع تخصصنا قانون الإعلام الآلي والأنترنت
-سعي الباحثين لتقديم بحث أكاديمي و تقديم إضافة في ميدان البحث العلمي، والتي يمكن أن تفيد الباحثين في الحقل الأكاديمي و الممارسين في الواقع العملي.
سعي لمعرفة مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية عبر بلدية برج بوعريج

ب: الأسباب الموضوعية:

-إبراز مفهوم الإدارة الالكترونية وكذا خصائصها وأهميتها.

-الدور الذي تلعبه الإدارة الالكترونية في قطاع الجماعات المحلية وبالتحديد بلدية برج بوعريج

ثانيا: أهمية الدراسة::

-جدية موضوع الانتقال الحقيقي إلى الإدارة الالكترونية.

-على الرغم من تعدد الدراسات حول موضوع الإدارة الالكترونية إلا أنه موضوع خصب ومتعدد الجوانب. يمكن لكل باحث تناوله من زاويته الخاصة.

-التركيز على موضوع يدخل ضمن الاهتمامات الرئيسية للإدارات في كل دول العالم في الوقت الراهن، ويتعلق الأمر بتطبيق الإدارة الإلكترونية عبر البلدية

-القيمة العلمية التي يمكن ان يقدمها البحث في تسليط الضوء على دور الذي تلعبه الإدارة -
الالكترونية كونها الحل الأنسب والمناسب لتحقيق خدمة يطمح لها المواطن.

-أهمية الإدارة الالكترونية في تحويل الممارسات الإدارية من نمطها التقليدي الى نمط يستجيب
لتموحدات المواطن.

ثالثا:أهداف الدراسة:

-سد بعض النقص في الأدبيات حول الإدارة الالكترونية ومتطلبات تطبيقها.

-الوصول إلى حقائق علمية دقيقة فيما يخص موضوع الإدارة الالكترونية.

-استعراض أهمية الإدارة الالكترونية وخصائصها ومتطلباتها.

-وضع مقترحات امام صناع القرار لتطبيق الإدارة الالكترونية. و منه الخروج بتوصيات واضحة حول
الموضوع .

في إطار التوجهات سواء المحلية او العالمية الحديثة نحو تبني الادارة الالكترونية ، وابرار العلاقة و الدور الذي تلعبه الادارة الالكترونية في تطوير اداء الادارات العمومية خاصة البلدية باعتبارها النواة الاساسية للدولة ، يمكن طرح الاشكالية التالية:

رابعاً: الإشكالية: كيف تساهم الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري من خلال بلدية برج بوعريج ؟

ويتفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ما مفهوم الادارة الالكترونية؟
 - 2) ماهي متطلبات الإدارة الإلكترونية؟
 - 3) ما مفهوم العمل الإداري وماهي أسسه؟
- خامساً: منهج الدراسة :

تم اختيار المنهج الوصفي لأنه الأكثر ملاءمة للموضوع، ولأنه يتميز بخصائص تتناسب مع طبيعة الظواهر الاجتماعية. يهدف هذا المنهج إلى التحليل والتفسير، ويُعرف بوصفه الدقيق والمفصل لظاهرة أو موضوع محدد، سواء كان ذلك بصورة نوعية أو كمية. يصف التعبير الكيفي الظواهر ويوضح خصائصها، بينما يقدم التعبير الكمي وصفاً رقمياً يوضح حجم الظاهرة، مقدارها، ودرجة ارتباطها بالظواهر الأخرى.

بالتالي، يتجاوز المنهج الوصفي مجرد وصف الظواهر إلى التحليل والتفسير وكشف العلاقات بين المتغيرات من خلال عملية التوصيف. إنه لا يقتصر على وصف الظاهرة فقط، بل يسعى للوصول إلى استنتاجات ذات معنى تعزز من معرفتنا بالظاهرة المدروسة.

سادساً: خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين بحيث يحتوي كل فصل على مبحثين ولكل مبحث مطلبين ويحوي كل مطلب ثلاث فروع وذلك على النحو التالي:

الفصل الاول: اطار مفاهيمي للادارة الالكترونية والعمل الاداري

المبحث الأول: ماهية للإدارة الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية:

المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للعمل الإداري

المطلب الأول : مفهوم العمل الإداري

المطلب الثاني: أسس العمل الإداري

الفصل الثاني : أثر ونماذج مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بلدية برج

بوعريرج نموذج

المبحث الأول: مفهوم البلدية

المطلب الأول: تعريف ونشأة والتطور التاريخي للبلدية

المطلب الثاني: : لمحة تاريخية عن بلدية برج بوعريرج

المبحث الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية

المطلب الأول: مراحل نشأة الإدارة الالكترونية في الجزائر

المطلب الثاني: نشأة الادارة الالكترونية في الجزائر

الخاتمة

الفصل الأول

اطار مفاهيمي للإدارة
الالكترونية والعمل
الإداري

تمهيد

لقد أصبحت الإدارة الإلكترونية، خاصة في السنوات الأخيرة، البديل الأمثل للإدارة التقليدية، خصوصًا مع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال وتقنيات المعلومات. ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري على الدول التي تسعى إلى تحقيق المعاملات الإدارية بسرعة وبتكلفة أقل أن تواكب هذه التطورات. ومع ذلك، غالبًا ما تشكل الإجراءات البيروقراطية السائدة في معظم الإدارات عائقًا أمام تقديم خدمة عمومية بجودة عالية.

بناءً على ما تقدم، سناقش في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية من خلال المباحث التالية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: تطور ونشأة الإدارة الإلكترونية

ظهرت فكرة الحكومة الإلكترونية فعليًا سنة 1992 في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحملة الانتخابية الرئيس بيل كلينتن ، الذي أعلن أنه سيضع حجر الأساس لجعل من طريق المعلومات السريع الذي يشبه في أهميته نظم الطرق السريعة التي تربط بين جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، أي أنه أحد المرافق الأساسية العامة و بذلك انتقلت الفكرة الى المجال الاداري، ليمنح الالة الادارية الضخمة فرصة للتغيير من خلال اساليب عملها و خدمة عملائها من الجماهير، بعدها حذت الدول الأوروبية حذوها في تطبيق نظام الحكومة الالكترونية مثل : كندا، السويد، النرويج، الدنمارك ايطاليا...الخ.

ولا يخفى ان الدول الاسكندنافية كانت من الدول الرائدة في مجال الادارة الالكترونية وذلك بعد محاولاتها لربط القرى البعيدة بالمركز او العاصمة، و اطلق على هذه العملية بالقرى الالكترونية .

وفي المملكة المتحدة بدأت التجربة عام 1989 في مشروع "قرية مانشيستر" و ذلك بعد الاستفادة من تجربة الدنمارك التي تسند اليها عدة مشاريع فرعية ، و قد انشا "مضيق مانشيستر" بوصفه مرحلة او

لى تهدف الى ترقية و متابعة التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و التعليمية و المعمارية ، و قد بدا هذا المشروع فعليا سنة 1991، و في سنة 1992 عقد مؤتمر "الاكواخ البعدية" في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع ، و قد تبني مجلس لندن مشروع "بونتيل" للاتصالات البعدية التقنية الذي اكد على جمع و نشر و تنمية المعلومات بوسائل الكترونية كالبريد الالكتروني و الوصل عن بعد لقواعد المعلومات ، ثم ظهرت بعد ذلك محاولات اخرى في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1995 في ولاية فلوردا لتليها عدة محاولات اخرى في مختلف دول العالم.¹

مرت الادارة بمراحل انتقالية تميزت في بادئ الامر بجمود الهيكل التنظيمي و كذا الروتين الملازم للوظيفة ، اضافة الى التعقيد البيروقراطي نتيجة تضخم الاجهزة الادارية و اتساع المستويات التنظيمية ، و قد مرت هذه الفترة الانتقالية بالمراحل التالية:

اولا : الادارة التقليدية الفاعلة

حيث تم في هذه المرحلة تنمية و تطوير فعالية الادارة التقليدية بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ الادارة الالكترونية، من منطلق ان لكل فرد الحق في امتلاك جهاز حاسوب شخصي او عبر الاكشاك و الاطلاع على نشرات المؤسسات و الادارات و الوزارات عبر الشبكة الالكترونية، وامكانية طبع الاستثمارات اللازمة و ملئها من طرف اصحابها او الهيئة المكلفة بها، عن طريق استعمال الفاكس و التلفون ، ففي هذه المرحلة تم توفير الوقت و المال وانجاز الاعمال دون الذهاب الى المؤسسات من خلال تفعيل جهاز الهاتف و الفاكس في ارسال الوثائق و استقبالها و اجراء الاستفسارات.

ثانيا: مرحلة الادارة الالكترونية الفاعلة

¹ بن جراد عبد الرحمان - تاريخ الادارة الالكترونية - جامعة احمد دراية - ادرار - ص 192

وفي هذه المرحلة تم التخلي عن استعمال وسائل الادارة التقليدية و التوجه الى الادارة الالكترونية، و العمل على توفير الحاسب الالى الشخصي و ربطه بالشبكة اضافة الى ضرورة التخلص من الامية الالكترونية ، و تظهر عملية التحول من خلال تقديم الخدمات عبر الانترنت بالطريقة الصحيحة تبعا لنوع الخدمة، تقديم الخدمات الالكترونية حسب العمر، تقدم الخدمات الالكترونية على حسب المستفيدين من الخدمات¹.

الفرع الثاني : تعريف الإدارة الإلكترونية

تنوعت التعاريف التي قدمها المفكرون والباحثون في تعريفهم لمصطلح الإدارة الإلكترونية، حيث ناقشوا هذا المفهوم وفسروه من منظورات وزوايا متعددة. الإدارة الإلكترونية تمثل النهج الذي يقوم على استخدام التكنولوجيا الحديثة وشبكات الاتصالات لتسهيل وتعزيز توفير المعلومات والخدمات للمواطنين والمؤسسات بطريقة شفافة وفعالة وعادلة.

وفي ضوء الاتجاهات المقدمة من قبل الباحثين والمحققين في تعريف الإدارة الإلكترونية، يمكن تلخيص أهم ملامحها كما يلي:

- تطوير وتحسين الهياكل التنظيمية وإجراءات العمل الإداري بما يتماشى مع أهداف الإدارة الإلكترونية.
- توظيف التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ مهام الجهاز الإداري ووظائفه.
- تمكين جميع الأنشطة الإدارية وتحديثها بشكل مستمر وتبسيط تنفيذها لرفع مستوى الكفاءة والفعالية.
- تنمية رأس المال المعرفي الذي يتمثل في القدرة على استمرارية النمو المعرفي واستخدامه لاستغلال الموارد بكفاءة وتحقيق الأهداف.

¹ الرزقي كتاب- الادارة الالكترونية و فعالية التنظيم في الادارات العمومية الجزائرية- المجلة العلمية الجزائرية

<https://www.asjp.dz/en/article/63026> ص 06 اطلع عليه بتاريخ 2024.06.10 الساعة 22:25

يعتبر النهج الإداري التقني الإلكتروني أكثر من مجرد ميكنة أو أتمتة لعمليات إدارية داخل المؤسسة. بل يتضمن تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والاستثمار فيها لتحقيق أهداف المؤسسة، مع المرونة والتجاوب في مواجهة التحديات والمتغيرات المتلاحقة.¹

وفقًا لنجم عبود نجم (2004)، يُفهم الإدارة الإلكترونية كعملية إدارية مبنية على استخدام الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة وأصحاب المصلحة الآخرين دون حدود، وذلك بهدف تحقيق أهداف المؤسسة، أما في رأي أحمد محمد غيم (2004)، تُعرف الإدارة الإلكترونية بأنها "أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة بهدف زيادة كفاءة وفعالية الأداء"، وبموجب تعريف محمد سمير أحمد (2009)، الإدارة الإلكترونية هي "تنفيذ الأعمال والمعاملات بين الأطراف المتعددة، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية"، وفي ضوء هذه المفاهيم، يظهر أن الإدارة الإلكترونية تعتمد بشكل أساسي على تقنيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ جميع العمليات الإدارية الخاصة بالمؤسسة، بهدف تحسين أدائها وتعزيز موقعها التنافسي.²

تسم الإدارة الإلكترونية بالقدرة على تيسير التفاعل الفوري والفعال بين الإداريين، مما يمكنهم من تحقيق الأهداف المشتركة وحماية مصالح المنظمة وعملائها على السواء. بوصفها قدرة المنظمات المتنوعة، تقدم الإدارة الإلكترونية إمكانية إدارة الأنشطة التنظيمية والخدمات الداخلية والخارجية بشكل يُيسر توفيرها وتقديمها للعملاء الداخليين والخارجيين عبر وسائط إلكترونية بسرعة وكفاءة عالية، وذلك بتكاليف وجهد أقل.³

¹ عائشة بنت أحمد الحسيني ، شذا بنت عبدالمحسن الخيال: أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي (دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الازهر - العدد العاشر . يناير 2013. ص 54-55.

² موسي عبد الناصر، محمد قريشي: مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة - الجزائر، مجلة الباحث - عدد 09 / 2011 .

³ عبد الحميد المغربي، الإدارة الإلكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري ، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد السابع ، 2011 ، ص 235.

الفرع الثالث: مبادئ وخصائص الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية مجموعة من المبادئ وتتميز بمجموعة من الخصائص نوجزها في مايلي:

أولاً: مبادئ الإدارة الإلكترونية :

- تقليل الفجوة الهرمية بين مختلف مستويات الإدارة، مما يعزز التفاعل والتواصل بينها.
- إعادة تشكيل الأدوار والمسؤوليات دون الالتزام بالتقسيم التقليدي لتحقيق أداء أفضل وسرعة في إنجاز المهام.
- الاعتماد على الآلات والبرمجيات في تنفيذ الوظائف وإدارة العلاقات والصفقات بشكل رقمي عن بُعد، مما يعزز الكفاءة والدقة.
- تبادل البيانات الإلكتروني بين جميع أفراد المؤسسة، ومع الموردين والعملاء والشركاء التجاريين، لتعزيز التواصل وتسهيل العمليات.
- تعزيز التفاعل الآلي لتحسين استجابة المؤسسة وزيادة فاعليتها في التعامل مع التحديات والفرص .

1

- **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين : oriented Citizen** تسعى المؤسسات لتقديم خدمات متميزة للمواطنين الموجهة نحوهم، وهذا يتطلب خلق بيئة عمل تعزز التنوع في المهارات والكفاءات، وتكون مهياً تقنياً لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بطريقة تتيح التعرف على جميع التحديات وتحديدها بدقة، بالإضافة إلى جمع المعلومات الضرورية وتحليلها بدقة وصدق، مما يساعد في تحديد النقاط القوية والضعف، واقتراح الحلول المناسبة لتلبية احتياجات المواطنين
- **التركيز على النتائج : oriented Results**

- **تتمحور الاهتمام في الحكومة الإلكترونية (الإدارة العامة الإلكترونية)** حول تحقيق النتائج الملموسة للمواطنين، من خلال تحويل الأفكار إلى تطبيقات عملية تخدم الجمهور وتسهم في تخفيف العبء عنهم من حيث الجهد والمال والوقت، بمثابة يتم تسهيل الخدمات المستمرة على مدار الساعة مثل

¹ المرجع نفسه ، ص 52.

دفع الفواتير عبر الإنترنت بواسطة بطاقات الائتمان، مما يُمكن المواطنين من إنجاز مهامهم بسهولة وفاعلية

- **سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع**، تميز نهج الإدارة الإلكترونية بسهولة الاستخدام والوصول للجميع، حيث تُتاح تقنياتها في المنازل والمدارس والمكتبات، مما يتيح لكل فرد التواصل والاستفادة من الخدمات بسهولة ويُيسر الوصول إلى المعلومات والخدمات المتاحة
- **تخفيض التكاليف**: سعى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والمنافسة المستمرة على تقديم الخدمات بأسعار مناسبة إلى تقليل التكاليف، مما يعزز فرص الوصول إلى الخدمات بشكل ميسر وبتكاليف أقل للمواطنين والمؤسسات.
- **التغير المستمر**: والمبدأ الأساسي في الإدارة الإلكترونية هو التغير المستمر، حيث تسعى باستمرار إلى تحسين وتطوير العمليات ورفع مستوى الأداء سواء لتحقيق رضا العملاء أو التفوق في بيئة المنافسة¹..

ثانيا: خصائص الإدارة الإلكترونية

تتمتع الإدارة الإلكترونية بميزات فريدة مرتبطة أساساً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبرز الجودة العالية للمحتوى التقني كميزة رئيسية لهذا النموذج الإداري الحديث. تتجلى مرونتها الفائقة وتحررها من قيود الزمان والمكان كخصائص أساسية تشكل أساساً لباقي سماتها المميزة، حيث تتفاعل وتتخذ القرارات في أي وقت ومن أي مكان، دون تقييدات مكانية أو زمانية، وتتمثل السمات البارزة الأخرى للإدارة الإلكترونية في السرعة والتشابكية والتنوع وتجاوز الوسطاء والتصميم المخصص مع إنتاجية عالية والتكيف السريع والتكامل والتطور المستمر والتحرر من القوالب والهياكل الصلبة والمعاملات الورقية، مع إمكانية العمل عن بعد و تشمل خصائص الإدارة الإلكترونية ما يلي :

1- **إدارة بلا أوراق**: دارة بلا أوراق": تعتمد على الأرشفة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والوسائط الرقمية للمعلومات، مما يزيد من كفاءة العمل ويقلل من استخدام الورق والملفات الورقية التقليدية

¹ عبد الحميد المغربي ، المرجع السابق ، ص 53.

- 2-دارة بلا مكان: يتمثل في التوجه نحو العمل عبر الإنترنت والاتصالات الرقمية، مما يجعل المكان غير محدد ويسمح بالعمل عن بعد وتنفيذ المهام من أي مكان في أي وقت
- 3-إدارة بلا زمان: تتعمل على مدار الساعة دون تقييد بالزمان، مما يتيح الاتصال المستمر وتلبية الاحتياجات بمرونة وفورية.
- 4-إدارة بلا تنظيمات: تعتمد على الشبكات الذكية وصناعة المعرفة، ما يسهم في تطوير نماذج تنظيمية جديدة تتماشى مع البيئة الرقمية، يمكن أن نذكر ما يلي:
- 5-السرعة والوضوح: تتيح العمل بشكل فعال وسريع دون تعقيدات الإجراءات التقليدية، مما يزيد من الفعالية والشفافية.
- 6-إدارة المعلومات لا الاحتفاظ بها: لا تقوم الإدارة الإلكترونية على ممارسات الأفراد من موظفيها وجهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها، بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها دوائرها حسب برامج معينة، ومن تلك البرامج ما يتيح للمراجع انجاز معاملاته عبر شاشاتها وأزرارها وتبسيطها له بدرجة أشبه بالتعليمية ولا تعني هذا¹ إن الإدارة الإلكترونية لا تحتفظ بالمعلومات و البيانات، بل تضمن لها وسائل الحفظ الأمنية، لكن تلك الملفات في ظل الإدارة الإلكترونية تتحول إلى معلومات تحتفظ بها الإدارة الإلكترونية على شبكته، حيث يتم استدعاؤها حين يقوم صاحب تلك المعلومات بطلب معاملة ما، أو بناء عليها يوافق البرنامج على منحه تلك المعاملة أو رفضها.
- 7-المرونة: الإدارة الإلكترونية تمتع بالقدرة على التكيف السريع مع التغيرات والمتطلبات، مما يجعلها قادرة على تقديم الخدمات بشكل مستمر وفعال..
- 8-الرقابة المباشرة والصادقة: تتيح أدوات الرقابة الإلكترونية متابعة الأنشطة بشكل دقيق وصادق، مما يسهم في تحسين الأداء وضمان الشفافية.

¹ بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع و آفاق أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 . كلية العلوم الاقتصادية و التسيير تخصص تسيير . تخصص إدارة الاعمال 2015-2016 ص 45-46.

9-السرية والخصوصية : توفر الإدارة الإلكترونية أنظمة حماية متقدمة للمعلومات، مما يضمن السرية والخصوصية للبيانات والمعلومات الحساسة.¹

المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية

الإدارات والمنظمات أيا كان نوعها وحجمها فإنها تحتاج لوجود استراتيجية لتحول إلى الإدارة الالكترونية بعدما كانت تقليدية وذلك ما يستجوب متطلبات عديدة ومتنوعة نذكر أهمها :

الفرع الاول: المتطلبات التقنية والأمنية

1- المتطلبات التقنية

الإدارة الإلكترونية، كونها نهجاً حديثاً في الإدارة، يفترض توافر البنية التحتية الضرورية لتنفيذها بنجاح. هنا بعض الجوانب المهمة في هذا السياق:

أ- توفير البنية التحتية الملائمة: يجب أن تكون هناك استثمارات كبيرة في توفير الحواسيب الإلكترونية، ونظم البيانات المتكاملة، وشبكات الاتصالات. هذه العناصر الأساسية تشكل الأساس لتطبيق وتشغيل الإدارة الإلكترونية بفاعلية.

ب- تطوير بنية الاتصالات: يجب أن تكون هناك بنية اتصالات متطورة تدعم التواصل السلس والفعال بين مختلف الأجهزة الإدارية داخل المؤسسة. هذا يشمل الهواتف والشبكات السلكية واللاسلكية، والتي تعمل على تعزيز الترابط والتفاعل بين مختلف الأقسام والوحدات التنظيمية.

ت- استخدام محركات تقنية الشبكة والحوسبة: يلزم توفير محركات تقنية الشبكة والحوسبة القوية والمتطورة التي تدعم أداء البنية التحتية وتسهل عمليات التخزين والمعالجة والاسترجاع للبيانات بكفاءة عالية.²

¹ المرجع السابق ، ص 47-48 .

² توفيق شمس، الحكومة الالكترونية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص 18.

يتطلب الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية تغييرات جذرية في الموارد البشرية المناسبة لهذا النمط الجديد من الإدارة. وهذا يشمل إعادة تقييم نظم التعليم والتدريب الحالية لضمان مواكبتها لمتطلبات التحول الجديدة. يجب تطوير خطط وبرامج تعليمية وتدريبية جديدة على جميع المستويات، بالإضافة إلى توعية الموظفين بفوائد وطبيعة الإدارة الإلكترونية. باختصار، يعد تحول العمل نحو الإدارة الإلكترونية مسارًا يتطلب تغييرات عميقة في ثقافة المؤسسة ونهجها في التعليم والتدريب، وهو ما يتطلب جهودًا مستمرة لتطوير القدرات البشرية وتوجيه الوعي نحو متطلبات وتحديات هذا التحول الجديد.¹

2- المتطلبات الامنية: وذلك عن طريق:

- وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الإنترنت.
- وضع القوانين واللوائح التنظيمية والأمنية التي تحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الإلكترونية.
- تطوير أدوات تشفير البرمجيات الحديثة للمحافظة على الخصوصية، وخاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمات الإنترنت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.

الفرع الثاني : المتطلبات القانونية والتشريعية

تضمن حقوق جميع الأطراف إقرار تشريعات تحدد الإطار القانوني للعمل مع أنظمة الإدارة الإلكترونية، وتنظيم العلاقات بين الجهات المتعاملة بها. من بين المتطلبات القانونية الأساسية التي يجب توفيرها تشريعات تنظيم نشر المعلومات وحماية الأسرار، وتشريعات تحديد رسوم استخدام

¹ إيهاب خميس احمد المير، "متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة

لمرور بوزارة الخارجية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف ، الرياض ، 2007 ، ص 33.

المواقع الإلكترونية، وتشريعات تحظر انتهاك سرية التوقيع الإلكتروني، وتشريعات تكفل حقوق الأطراف المتعاملة بالعمل الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراعاة الأنظمة واللوائح التي تحكم عمل الإدارة الإلكترونية، مثل شمولية الأنظمة واللوائح لتغطية جميع نشاطات المنظمة، واستقرار الأنظمة واللوائح ووضوحها لتسهيل استخدامها وتطبيقها، والمرونة في الأنظمة واللوائح لتمكين إدخال التحديثات والتطويرات دون تعقيدات. تطبيق هذه الأنظمة والسياسات يتطلب تضافر الجهود على جميع المستويات، بما في ذلك السلطات القضائية، التنفيذية، والتشريعية. على سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قوانين مثل قانون البنية السياسية للمعلومات والاتصالات الوطنية عام 1993، ومشروع تعديل قانون الاتصالات عام 1995. وفي ألمانيا، تم إصدار أول قانون في عام 1970 يتعلق بالخصوصية وأمان البيانات التي تتعامل معها الحواسيب.

المتطلبات المالية: وهذا المطلب له دور حاسم في نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية إذ يجب على الحكومات توفير مستوى مناسب من التمويل بحيث يمكن الحكومة من إجراء صيانة دورية وتدريب الكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عالي من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية على مستوى العالم¹.

الفرع الثالث: المتطلبات الإدارية والسياسية

المتطلبات الإدارية خدمة فيها بما المعلومات لتقنيات الأمنية السياسات وضع تحقيق النجاح في العصر الرقمي يتطلب إدارة متطورة ومتجددة، قادرة على دعم التغيير والابتكار. يشير الدكتور سعد غالب ياسين إلى أهمية تكوين قيادات إدارية إلكترونية متمكنة، تجيد التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة عالية. تقوم هذه القيادات بتحويل الثقافة التنظيمية، وتعزيز مفهوم الابتكار وإعادة هندسة العمليات الإدارية. كما تسعى الإدارة الإلكترونية للتخلص من البيروقراطية والروتين، وتبني أساليب حديثة ومتجددة تسهم في تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفعالية. تتطلب هذه الإدارة البيئة التنظيمية المواتية، التي تركز على بنية شبكية حديثة، وتتميز بالمرونة والعمودية في

¹ المرجع نفسه .

التواصل، والتي تعتمد على قاعدة تحتية متطورة وثقافة تنظيمية تحفز على الابتكار والمبادرة. إن تحقيق الأداء العالي والانجازات الفعّالة يعتبر هدفاً أساسياً لهذه الإدارة، وذلك من خلال تعزيز قيم الابتكار والإنجاز بكفاءة عالية¹.

و بالإضافة إلى ما سبق فإنه توجد مجموعة من المتطلبات التنظيمية أهمها:

متطلب الإصلاح الإداري الذي يمثل ضرورة

1- تحديد مساهمة كل عملية أو وضعية في تحقيق الأهداف المرسومة: يتطلب النجاح في تنفيذ الإدارة الإلكترونية تحديد الدور الفعّال لكل عملية ووضعية داخل المؤسسة، وتحديد مدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً.

2- تعزيز العمليات اللازمة لتعزيز التحول إلى الأعمال الإلكترونية: يتضمن ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز البنية التحتية التكنولوجية، وتطوير القدرات البشرية، وتبني السياسات والإجراءات التي تدعم عملية التحول بفعالية وكفاءة.

3- استيعاب العمليات بشكل يسهل تبسيط النظام وضمان توافقه مع متطلبات الإدارة الإلكترونية: ينبغي تحليل العمليات القائمة في المؤسسة بشكل شامل، واستيعابها وتحسينها بما يتماشى مع متطلبات وأهداف التحول إلى الإدارة الإلكترونية، مما يسهل تبسيط النظام وتحسين الأداء العام للمؤسسة².

المتطلبات السياسية: بالإضافة إلى وجود إرادة سياسية قوية من القيادة السياسية، تعتبر دعم الهياكل الإدارية والعمل على تنفيذ التغييرات الجوهرية في أساليب العمل بالإدارة أمراً حاسماً في عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية. يمثل هذا التزام سياسي بتوفير الجهد والوقت والمتابعة المستمرة العنصر الأساسي لنجاح هذه العملية، يتطلب التزام القيادات السياسية بتثبيت مشروع الإدارة الإلكترونية اتخاذ عدة إجراءات، وهذا يشمل 1:- إعلان حكومي عن تنفيذ الحكومة الإلكترونية

¹ ياسين سعد غالب، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 237-238.

² محمد الصيرفي، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 5.

في إطار جدول زمني محدد، مما يؤكد التزام القيادة بالتحول الرقمي -2. فهم ودعم القيادات السياسية للتغييرات الإدارية والتنمية اللازمة للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية -3. دعم ومشاركة رؤساء الأجهزة الإدارية ومساعدتهم في عملية التحول، بالإضافة إلى التأكيد على توعية موظفيهم والأطراف المعنية بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ التحول. باختصار، يلعب الدعم السياسي القوي دوراً حاسماً في إيجاد بيئة ملائمة لنجاح عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية، ويجب على القيادة السياسية توجيه الجهود وتقديم الدعم الكافي لتنفيذ الخطط والتغييرات اللازمة في الهياكل الإدارية¹.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعمل الإداري

المطلب الأول : مفهوم العمل الإداري

الفرع الأول: تعريف العمل الإداري

يمكن معرفة العمل الإداري بأنه علاقه وطيدة بين التخطيط الإداري والتنظيم الإداري والتدريب الإداري ولكن عندما يتعلق الأمر باختيار العمال داخل المؤسسة الإداري، وعلى ذلك يتم تحديد مدى معرفة هؤلاء الأشخاص بالوظائف التي سيقوموا بها. ولذلك، فإن المعرفة الأساسية للخبراء في مجال معين أو مسألة معينة ضرورية من أجل تحقيق الكفاءة والسعي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من².

كما يقصد به أيضاً: " مجموعة الأعمال أو التصرفات الصادرة عن الإدارة العامة التي تهدف إلى تحقيق غايات المصلحة العامة، والتي تنقسم إلى نوعين أعمال إدارية مادية و أعمال إدارية قانونية، على أن الاختلاف بينهما من حيث الأثر المترتب، فالأولى لا تحدث آثاراً قانونية بخلاف الثانية التي غايتها الأساسية إحداث آثار قانونية(سواء من خلال التغيير في المراكز القانونية، أو تغطية الحاجات العامة للجمهور)".³

¹ براهيم الغوطي، "متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في القرارات الفلسطينية"، رسالة ماجستير

في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ص 70.

² <https://e3arabi.com/> اطلع عليه يوم 2024.06.10 الساعة 20:30

³ الجليلي خالد، محاضرات فيمقياس نظرية العقود والقرارات الإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، 2021/2020

الفرع الثاني: خصائص العمل الإداري

1- يتخذ العمل الإداري شكل دورة مستمرة يمكن تمثيلها بدائرة بحرى سريعاً وتظهر على النحو التالي:

ننصح من الشكل السابق مهمة اتحاد القرارات الإدارية في مركز الدائرة - باعتبارها تمثل جوهر - محاطاً بعناصر الوظيفة الإدارية وما ينطوى عليه كل منها وهذا يعنى:

ا البدء بالأهداف المطلوب تحقيقها.

ب وضع الخطط والتنظيم والتوجيه والرقابة وصولاً إلى تلك الأهداف المحددة.

فإذا فرضنا توقف هذه الدائرة خلال فترة قصيرة جداً أو كثافة زمنية معينة فأنا سن:

- أن الارتباط بين الواجبات الرئيسية وعناصرها الفرعية هو ارتباط متناسق ومتصل - أن الأهداف التي يسعى المشروع إليها تمثل نقطة البداية والنهاية معا.

2- يتصف العمل الإداري بالتكامل على اعتبار أن نجاح المدير في علاج مشكلة ما يتوقف على نجاحه في علاج المشكلات الأخرى نظراً للارتباط الوطيد بين إدارات المشروع وإدارة الإنتاج ... إدارة التسويق مقدرة الإدارة على وضع خطة ناجحة للتسويق تتوقف على كفاية خطة الإنتاج ،ولا ريب أن هذا التكامل في العمل الإداري يجسد الصعوبة الحقيقية والواقعية التي يواجهها المدير إذ يتوجب عليه أن ينظر إلى المشكلة ككل لا يتجزأ من شتى زواياها لا سيما وأن كفاية العمل الإداري وفاعليته على كفاية إجراءاته مجتمعة وكفاية كل جزء فيه.

3- يتصف العمل الإداري بالشمول إذ لا يكفي أن توضع خطة للإنتاج دون خطة للإنتاج دون خطة للتسويق والأفراد.

4- ينصف العمل الإداري بالتداخل وعلاقات التأثير بين أوجه النشاط الإداري وعناصر الوظيفة الإدارية فصلاً عن التفاعل والإعتماد المتبادل بينها ومحصلة هذا تجعل مشكلات العمل الإداري لا تقتصر على ما يحرق داخل المشروع بل تتعداه إلى ما يحيط به ظروف اقتصادية فيما واجتماعية.¹

الفرع الثالث: أهمية العمل الإداري

صبت الإدارة الناجحة في الوقت الحاضر ضرورة ملحة بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتتبع أهمية الإدارة نتيجة ظهور العديد من الظواهر والمتغيرات والتطورات في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد لنا منذ البداية أن نوضح أن ظهور أهمية الإدارة كان سببه الرئيسي هو الثورة الصناعية وما تبعها من تطورات وسنعرض فيما يلي أهم المتغيرات التي كانت بمثابة العوامل التي أدت إلى إبراز أهمية الإدارة كعنصر حيوي وفعال في نجاح الأعمال، ومن بين هذه المتغيرات:

1- كبر حجم المشروعات

مع بدء كبر حجم المنظمات وزيادة القوى العاملة فيها وتوسعها وتنوع إنتاجها، أصبح من الضروري تنسيق الجهود وتوجيهها والرقابة عليها، الأمر الذي أصبح يتطلب وجود إداريين أكفاء لديهم الإلمام الكافي والخبرة والمعرفة الإدارية لرسم السياسات المتنوعة، ولإدارة وتوجيه الجهود البشرية داخل المشروع نحو تحقيق الهدف المنشود، كل ذلك وضع في أذهان أصحاب الأعمال أهمية الإدارة ومدى إلحاح الحاجة إليها.

2- فصل الملكية عن الإدارة

نظراً لكبر حجم الشركات وضخامة رؤوس أموالها فقد أصبحت المهام الإدارية فيها متعددة ومعقدة لا يمكن لمالكها القيام بها أو تنسيقها، لذلك ظهرت فلسفة حديثة في الفكر الإداري مفادها ضرورة فصل الإدارة عن الملكية، مما أدى إلى ظهور طبقة من المديرين المتخصصين لتحقيق أهداف المنظمات ومصالح مالكيها ومصلحة أفراد المجتمع، وهذا ما يعطي أهمية كبيرة للإدارة.

3- ظهور النقابات العمالية

¹ سامي عبد الله اليزيد ، خصائص العمل الإداري ، منتدى الإدارة الطلع عليه يوم 2024/06/04

مع توسع حجم المشروع والإنتاج زادت مشاكل العمل في المشروع، وظهرت نقابات عمالية تدافع عن حقوق العمال، وتطورت هذه النقابات إلى أن أصبحت من القوة والمكانة بحيث يهابها أصحاب الأعمال، وأيقنوا أنهم بحاجة إلى سياسات إدارية جديدة وإدارة جيدة تعي أهمية التوفيق بين مصالح العنصر البشري من جهة، ومصالح المشروع من جهة ثانية.

4- ظروف التنمية والتطورات الاقتصادية

أبرزت التطورات الاقتصادية التي مرت بها الدول بعد الثورة الصناعية والتطورات التي تمر بها الآن مدى أهمية الإدارة والدور الحيوي الذي تقوم به في التنسيق بين عناصر الإنتاج، وتنفيذ خطط التنمية بنجاح وتنمية الموارد وتطويرها، وهذا ما دعا أغلب الدول وخاصة المتقدمة منها إلى التركيز على عنصر الإدارة ومتابعة مظاهر التقدم في مجالات العلوم الإدارية من أسس ونظريات، وذلك كي تتمكن المنشآت الاقتصادية فيها من مزولة عملها الإداري على أساس سليم وبشكل ناجح.

5- التدخل الحكومي:

من أبرز العوامل التي أوضحت مدى أهمية الإدارة هو زيادة التدخل والرقابة من جانب الحكومات على أعمال التجارة والصناعة، وعلى الأخص في البلدان النامية التي أخذت بتطبيق النهج الاشتراكي الذي يلقي على الدولة مسؤوليات كبيرة في إدارة دفة الأمور الاقتصادية والتجارية والخدمات بنجاح. إن هذا التدخل من قبل الحكومات أوضح مدى أهمية الإدارة كوسيلة تستخدمها الحكومات في سبيل تنظيم هذا التدخل وهيمنة الحكومة وسيطرتها على مجالات الحياة في البلد، وذلك من خلال من القوانين التي تنظم أمور العمل ووضع السياسات الإدارية والتنظيمية السليمة التي تكفل تحقيق النجاح في التدخل الحكومي في ميدان الصناعة والتجارة بشكل خاص والحياة العامة بشكل عام.

6- تطور ظاهرة العولمة وانحسار الحدود الإقليمية بين البلدان

أدى إلى خلق سوقاً عالمية مفتوحة ازدادت بها حدة المنافسة، مما زاد الطلب على المهارات الإدارية المتخصصة القادرة على الإبداع والابتكار لتحقيق مزايا نسبية في الأسواق الخارجية.

7- سرعة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية:

الأمر الذي يظهر أهمية التخطيط الاستراتيجي والتنبؤ بهذه المتغيرات ومواجهتها¹.

المطلب الثاني: أسس العمل الإداري :

الفرع الأول: التخطيط والتنظيم

عيش منظمات الأعمال في وقتنا الحالي في ظروف دائمة التغير، فأذواق المستهلكين ورغباتهم في تطور مستمر، وطرق وأساليب العمل في تطور دائم، وعليه فإذا تركت المؤسسة أمورها تسير حيثما اتفق ووفقا للصدقة، في مثل هذه الظروف فإن الفشل مصيرها لا محالة، من هنا فإنه من الضروري أن تحتم إدارة أي مؤسسة مهما كان نوعها بدراسة موقفها الحالي وماذا تريد أن تحقق في المستقبل القريب والبعيد، وتختار أنسب الطرق التي يمكن أن توصلها إلى ذلك هذا كله لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية التخطيط، وإذا نظرنا من الوجهة العملية تجد أن التخطيط يسبق منطقيا باقي الوظائف الإدارية الأخرى، فالتخطيط يتضمن التحديد الواضح والدقيق للأهداف التي ينبغي أن توجه إليها جهود المنظمة والكيفية التي يمكن أن تتحقق بها.²

ويعرف هنري فايول التخطيط بأنه عملية التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل، وتسعى منظمات الأعمال في وقتنا الحالي إلى التميز في الأداء والبحث عن الأساليب المثلى التي تمكنها من التكيف مع كافة المتغيرات على الصعيدين العالمي والمحلي، واللاحق بالتطورات التكنولوجية الحديثة في أساليب الإنتاج والتسويق ومواجهة المنافسة الداخلية والخارجية ، وتحقيق أهداف البقاء والاستمرار والنمو.³

فوائد التخطيط:

¹ عمر محمد دره، مدخل إلى الإدارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 2009، ص 14-17

² موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري في التعليم العالي دراسة حالة كلية علوم الطبيعة والحياة، مجلة الباحث، العدد 09 ، 201 ، ص 92.

³ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، نفس المرجع

من أهم فوائد التخطيط هي إظهار الأهداف بوضوح الأمر الذي يؤدي إلى معرفة الأفراد والموظفين الدور الذي يجب أن يقوموا به على أكمل وجه ممكن، حيث يقوم التخطيط بوضع الطريق الذي يسلكه الموظفون داخل المنظمة، كما يبين العناصر التي يجب أن يتم استخدامها سواء كانت تلك العناصر كمية أم نوعية مادية أم بشرية، ومن أهم ما يميز التخطيط الإداري أيضا هو تحديد الوقت اللازم لتنفيذ كل جزء من الأجزاء، كما يزيد التخطيط من الفاعلية الإدارية.¹

الفرع الثاني: التوجيه والقيادة

يعتبر التنظيم الوظيفية الثانية المهمة بين الوظائف الإدارية، وهي تلازم عملية التخطيط وتعادلها في الأهمية. فالتنظيم هو وظيفة من وظائف المسير تنطوي على تحديد الأنشطة المطلوب إنجازها لتحقيق الأهداف، وتحديد الأفراد الذين سيقومون بتنفيذ هذه الأنشطة، بحيث يتم إسناد نشاط معين إلى الشخص الذي تواءم قدراته مع متطلبات هذا النشاط وتحديد مراكز السلطة والمسؤولية، أساليب الإشراف والتنسيق بين الأنشطة، بالإضافة إلى بناء الهيكل التنظيمي الذي يوضح من الذي يقوم بماذا، ومن المسؤول عن ماذا ... الخ ، والنتائج المطلوب تحقيقها ، أما التوجيه هو عملية التأثير على سلوك الأفراد لضمان تركيز جهودهم وتعبئة طاقاتهم حول الهدف المنشود، بما يتطلبه هذا الأمر من تفهم لطبيعة السلوك الإنساني، ومن حسن التحفيز والقيادة والاتصال والقيادة هي جوهر وظيفة التوجيه، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها عملية التأثير على الأفراد باتجاه تحقيق أهداف المؤسسة.²

¹ سهر بن فايق بن ناصر العتيبي، معوقات تنظيم العمل الإداري، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد 10، 2019، ص7.

² موسى عبد الناصر، محمد قريشي، ص 92

والنقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها، هي أن المؤسسات بحاجة للقيادة القوية والنظام الإداري القوي وهذا لتحقيق الفعالية ومواجهة التحديات الراهنة، وإيجاد رؤى مستقبلية، وخلق التركيب التنظيمي الكفاء، والإشراف على العمليات اليومية.¹

الفرع الثالث: الرقابة

تعد الرقابة الإدارية الوظيفة الثالثة في العملية الإدارية من حيث ترتيبها لأن دورها هو التأكد مما تم إنجازه من خطة المنظمة وما تم ادخاله من اصلاحات على التنظيم والهيكل التنظيمي وكذلك التأكد من مدى كفاءة المديرين ورؤساء الأقسام وسلوكياتهم أثناء عملية التوجيه والإشراف، لذلك نجد أن أي نظام إداري أو مالي لا يتوافر فيه رقابة فعالة ومنتظمة بعد نظاماً ناقصاً يفتقر إلى مقومات وجوده لأنه في هذه الحالة تكون الفرصة متاحة لانتشار الفساد والفوضى، وفي الآونة الأخيرة انتشر الفساد ، وزاد عدد الشركات التي تتعرض للإفلاس ، فلو كان في منظمات الأعمال نظام رقابي فعال لما حدث ذلك ولن يحدث في المستقبل.²

طبيعة العمل الرقابي

كثيراً ما نلاحظ³ أن التنظيمات الإدارية في منظمات الأعمال لا تعمل دائماً بصورة ميسرة وفي هذا الجانب تبرز الحاجة إلى ذلك المدير الذي يتنبأ بما ستكون عليه حالة منظمته بعد حين. ولما كانت عملية اختيار المدير عملية صعبة ويكتنفها الغموض، فإن هذا المدير أو ذاك غالباً ما يكون مثاراً للتساؤل والشك ، وهنا أيضاً تظهر طبيعة العمل الرقابي التي تهدف إلى القيام بالكشف عن الانحرافات السلبية في الأداء ثم القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة ، ويتركز عمل الرقابة بالذات على أداء المدراء ورؤساء الأقسام، ويعرف (عليش : 1985 (403) الرقابة الإدارية بأنها " العملية التي تسعى من التأكد من أن الأهداف المحددة والسياسات المرسومة والخطط والتعليمات الموجهة إنما

¹ نفس المرجع ص 92

² هدى محمد محمد أبو شنب، أثر الوظائف الإدارية على أداء منظمات التعليم الخاصة، مذكرة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 38

تتفد بدقة ، ويعرف (الشنواني : 1992, 251) الرقابة بأنها وظيفة إدارية تعمل على قياس وتصحيح أعمال المديرين والرؤساء والمرؤوسين بغرض التأكد من أن الأهداف والخطط المرسومة قد تحققت ، وهناك تعريفات أخرى للرقابة إلا أنه من الممكن التعرف على التعميمات التي يجمع عليها علماء الإدارة لمفهوم الرقابة على النحو التالي:

- 1- أن الرقابة تهتم بقياس الأداء ومقارنته بالمعايير الموجودة في الخطة .
- 2- أن وضع خطة عمل للمنظمة وتحديد أهدافها شرطان أساسيان لا يستطيع المدير بدونهما أن يقوم بالرقابة.
- 3- أن الرقابة على الأداء تشمل جميع المستويات الإدارية .
- 4- أن الرقابة تشمل جميع الأنشطة في المنظمة.¹

¹ هدى محمد محمد أبو شنب، ص 39

ملخص الفصل الأول :

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى الى اطار مفاهيمي حول الادارة الالكترونية من خلال مفهومها وأهم خصائصها وأهميتها وذلك بالتعرف على الادارة الالكترونية وعناصرها واهم المتطلبات اللازمة للتحويل نحو تطبيق الادارة الالكترونية فعالة وناجحة والانتقال من الادارة التقليدية الى ادارة الكترونية بالإضافة إلى مفهوم العمل الإداري و إبراز اهميته كعنصر حيوي في إنجاح الاعمال الادارية وذلك من خلال استعمال مختلف الاساليب والاسس التي يركز عليها العمل الاداري .

الفصل الثاني

أثر ونماذج مساهمة الإدارة
الإلكترونية في تطوير العمل
الإداري بلدية برج بوعريريج
نموذج

تمهيد :

تعد الجزائر ضمن البلدان السبعة التي أحرزت تقدماً في مجال تكنولوجيا المعلومات، حسب ما ورد في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية الذي أعد على أساس مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات، غير أن هذا التقدم لا يصل إلى المستوى المطلوب ، إلا بتحسين جودة الخدمة وتعزيز الاتصال بين أعوان الحكومة فيما بينهم وبين الحكومة ومؤسسات الاعمال والمواطنين مت جهة أخرى.

يرتكز برنامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر على ضمان الفعالية في تقديم الخدمات العمومية، و من هذا المنطق أخذت الدولة الجزائرية على عاتقها عملية تقنية الخدمات الإلكترونية ، و ارتكزت على عدد من مبادئ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، و تتطلع إلى التمكين من الاسهام بفاعلية في بناء مجتمع معلومات ذو توجه تنموي يضع المواطن في صميم اهتماماته، والعمل على دعم ومساندة جود ومتطلبات الحكومة الإلكترونية من خلال توفير أدلة إرشادية ونماذج أعمال مبتكرة ومعلومات مفصلة وبرامج توعية وتدريب مختلفة بغية إنجاح قطاع العمال بكفاءة وفعالية

المطلب الأول : تعريف ونشأة والتطور التاريخي للبلدية

الفرع الأول: تعريف البلدية

البلدية في دستور سنة 1976: لقد اهتم دستور 19 نوفمبر 1976، اهتماما كبيرا بالبلدية، حيث اعتبرها مجموعة إقليمية للدولة إلى جانب الولاية، و اهتم بالمبادئ التي تحكم البلدية، و التي على رأسها مبدأ اللامركزية، كما قام بتعريف المجلس الشعبي المنتخب، و قام كذلك، بإعطاء تعريف للبلدية، و ذلك في الفقرة الثانية من المادة 36 منه، و التي نصت على ما يلي: " البلدية هيالمجموعة الإقليمية السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في القاعدة"¹

البلدية في دستور 1989: لقد عرفت الجزائر مرحلة جديدة بعد دستور 23 فيفري 1989، أحدثت القطيعة مع النظام الاشتراكي السائد سابقا ونظام الحزب الواحد. و تميزت هذه المرحلة بانفتاح سياسي و مجالس منتخبة مبنية على أساس التعددية الحزبية. و في هذا الصدد، اهتم دستور 2 1989 بالبلدية، و اعتبرها جماعة إقليمية قاعدية للدولة، و هذا في المادة 15 منه².

البلدية في دستور 1996: لم يختلف دستور الجزائر لسنة 1996 المعدل و المتمم ، عن دستور 1989 ، و اهتم هو الآخر بالبلدية و اعتبرها جماعة إقليمية قاعدية للدولة، حسب المادة 16 منه .

البلدية في دستور 2020: لقد نصت المادة 17 من دستور الجزائر لسنة 2020 على ما يلي " : الجماعات المحلية للدولة هي البلدية و الولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية"، و هو ما يفهم من خالله أن البلدية هي جماعة محلية القاعدية للدولة". تجب الإشارة، أن المؤسس الدستوري استعمل

¹ راجع المادة 36 من دستور الجزائر لسنة 1976 ا لصادر بموجب الأمر رقم 97-76 المؤرخ في 22 نوفمبر

1976 ، (ج ر، رقم 94، المؤرخة في 24 نوفمبر 1976، ص 1292)

² نصت المادة 15 من دستور الجزائر (1989) الصادر في 23 فيفري 1989، ج ر، رقم 09 المؤرخة في 1 مارس 1989، ص 234) على ما يلي: " الجماعات الإقليمية للدولة، هي البلدية و الولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية

اصطلاح جديد هو "الجماعات المحلية" عوض اصطلاح "الجماعات الإقليمية" الذي سبق أن استعمله في الدساتير السابقة الذكر، و هو الذي نراه أنه ال يعدو سوى تسمية مرادفة المصطلح "الجماعات الإقليمية". الى تترتب عليه أي آثار قانونية.

عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في 17 أبريل 1990 التعلق بقانون البلدية: ((البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي)).

وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها: ((البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية)).¹

تعريف البلدية في قانون البلدية لسنة 2011 : عرفت المادة الأولى من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يناير، 2011 الذي يتعلق بالبلدية، على أنها: " البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، و تحدث بموجب قانون ".²

للبلدية مكانة مهمة في التنظيم الإداري للدولة الحديثة حيث تتمتع بخصائص عديدة منها:

- البلدية مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية واقتصادية.
- البلدية مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون وتتمتع بالشخصية المعنوية.
- البلدية مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية البلدية.

ومن خلال ما سبق ذكره يتجلى لنا الدور الأساسي للتنظيم البلدي في الجزائر وعليه يجب الاطلاع على ماضي وواقع هذا التنظيم ومن أجل ذلك يجب دراسة المراحل التي مر بها.³

الفرع الثاني : نشأة والتطور التاريخي للبلدية

ويمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين شهدتهما البلدية وهما مرحلة الاحتلال ومرحلة الاستقلال:

¹الدكتور: عمار بوضياف/الوجيز في القانون الإداري/دار ربحانة/الجزائر/ص 128.

²راجع المادة 36 من دستور الجزائر لسنة 1976 ا لصادر بموجب الأمر رقم 97-76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 ، (ج ر، رقم 94، المؤرخة في 24 نوفمبر، 1976، ص 1292).

2

³الدكتور: ناصر لباد/ التنظيم الإداري/منشورات دحلب/حسين داي/الجزائر/ص 168.167.

²نصت المادة 15 من دستور الجزائر (1989) الصادر في 23 فيفري، 1989 ج ر، رقم 09 المؤرخة في 1 مارس، 1989 ص (234)

³راجع المادة 16 من دستور الجزائر لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 438- المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 القانون 1110 .

مرحلة الاستعمار:

لغرض بسط سيطرته على المقاومة الجزائرية أقام الاستعمار الفرنسي مكاتب أهلية فرنسي مكاتب أهلية على المستوى المجلس عرفت بالمكاتب العربية بهدف تمويل الجيش الفرنسي لقد كانت البلدية مجرد أداة لخدمة الإدارة الفرنسية مدنيا وعسكريا شهد تنظيم البلدي الجزائري أثناء هذه المرحلة وجود ثلاث أصناف من البلديات.

البلديات الأهلية.

البلديات المختلطة.

البلديات ذات التصرف التام.

1. البلديات الأهلية: (communes Indigènes).

كانت موجودة في الصحراء وبعض الأماكن النائية الصعبة بالشمال إلى غاية 1880، وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري إذ تولى تسيرها رجال الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي أطلقت عليهم تسميات مختلفة منها: القائد، الآغا، الباشا آغا، الخليفة، شيخ العرب.

2. البلديات المختلطة: (Communes Mixtes).

كان هذا النوع من البلديات يغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، وجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الفرنسيون بالقسم الشمالي من الجزائر وترتكز إدارة البلديات المختلطة على هئتين أساسيتين هما:

المتصرف:

يعينه الحاكم أو الوالي العام ويخضع له:

✓ اللجنة البلدية:

تحت رئاسة المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض الجزائريين الأهالي الذين يعينون من طرف السلطة الفرنسية استنادا إلى تنظيم القبلي القائم على أساس مجموعة بشرية:

1. البلديات ذات التصرف التام: (Communes en Plein Exercices).

وجدت هاته البلديات في مناطق التواجد المكثف للفرنسيين أي المدن الكبرى والمناطق الساحلية وكانت تخضع في تنظيمها إلى القوانين التي تضعها السلطة الفرنسية وأنشأت بالبلدية آنذاك هيئتين هما:

▪ المجلس البلدي:

هو العمدة من طرف سكان البلدة الفرنسيون والجزائريين:

▪ العمدة:

ينتخبه المجلس البلدي من بين أعضائه، ويهدف لقمع الجماهير ومقاومة الثورة التحريرية 1954

دعمت السلطات الاستعمارية الفرنسية الطابع العسكري للبلديات بإحداث:

○ الأقسام الإدارية الخاصة في المناطق الريفية.

○ الأقسام الإدارية الحضرية في المدن:

وهي هيئات تقع تحت سلطة الجيش الفرنسي وتتحكم فعليا في تسير البلديات.

ا. البلدية ما بعد الاستقلال:

لقد عرفت البلدية تطورا ملحوظا بعد الاستقلال إذ خصصت لها قوانين تنظم كيفية تسيرها وطريقة انتخاب أعضائها.

➤ المرحلة الانتقالية الممتدة ما بين 1962 إلى 1967.

➤ البلدية في ظل القانون 1967.

➤ مرحلة قانون البلدية (1967-1990).

➤ مرحلة قانون البلدية لسنة 1990.

(1) البلدية في المرحلة الانتقالية 1967/1962:

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها البلدية في الجزائر نظرا للفراغ الذي تركته الإدارة الفرنسية وهذا ما حتم على السلطة آنذاك إنشاء لجان تتولى مهمة تسيير الشؤون البلدية بقيادة رئيس البلدية.

كما قامت السلطة أيضا بتخفيض عدد البلديات حيث أطلق على هذه المرحلة التجميع لأنه جمعت فيها البلديات لتسهيل تسييرها.

ولمساعدة البلديات على القيام بمهامها تم إنشاء لجان أخرى وهي لجنة التدخل الاقتصادي والمجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي، وتضم اللجنة الأولى ممثلين عن السكان وتقنيين ويتمثل دورهم في تقديم آراء حول مشروع الميزانية.

إلا أن هذه اللجان لم يتم تنصيبها في كثير من المناطق، أما المجلس الثاني فقد كان يضم ممثلين عن الحزب عن الجيش مهمته الأساسية هي تنظيم ومتابعة المشاريع المسيرة ذاتيا. وكان لدستور 1963 وميثاق الجزائر وميثاق طرابلس دور مهم في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي والاعتراف بدورها المهم مما دفع بالسلطة إلى ضرورة الإسراع في التفكير في إصدار قانون البلدية وذلك اعتبارا لعدة أسباب لعل أهمها:

1. شلل البلديات عن العمل يحكم الظروف الصعبة على المستوى المحلي.

2. تبني الدولة للنظام الاشتراكي.

3. ضرورة البدء بإصلاح البلدية لأنها قريبة من المواطن.

وانطلاقا من الفترة الانتقالية تحرك الهيكل السياسي المتمثل في جبهة التحرير الوطني وأعد مشروع قانون البلدية.

البلدية في ظل القانون 1967:

يعتبر القانون 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 أول القانون ينظم سير البلدية بعد الاستعمار.

مرحلة قانون البلدية (1967-1990):

لقد تميز هذا القانون بالتأثر بنموذجين مختلفين هما النموذج الفرنسي والنموذج اليوغسلافي ويبدو التأثير بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات وكذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري، أما التأثير بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الأيديولوجي (النظام الاشتراكي) واعتماد نظام الحزب الواحد وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحين.

مرحلة قانون البلدية لسنة 1990:

وهذه مرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة أرساها دستور 1989 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد نظام التعددية الحزبية. ولم يعد في ظل هذه المرحلة للعمال والفلاحين أي أولوية في مجال الترشح كما كان من قبل بعد أن ثبت هجر النظام الاشتراكي وسنتولى دراسة نظام البلدية بالتفصيل طبقا لمقتضيات هذا القانون.¹

الفرع الثالث: خصائص البلدية

تتميز البلدية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- يعتبر نظام البلدية في الجزائر صورة اللامركزية الإدارية المطلقة، بحيث أن جميع أعضائها وجميع هيئات تسييرها وإدارتها يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب العام المباشر، ولا يوجد من بينهم أي عضو تم تعيينه، كما أن البلدية في النظام الإداري الجزائري تعتمد أساسا على مواردها الذاتية في تلبية وتغطية نفقات وحاجات سكانها.
- يعد نظام الوصايا السياسية والإدارية على البلدية مركز، وهذا لأن كل الاختصاصات المقررة للبلدية وكافة الشروط والإجراءات يجب أن تعمل في نطاقها، ووفقا لها ولا يجوز الخروج عنها، والا اعتبرت أعمال وتصرفات البلديات باطلة وغير مشروعة، لأن البلدية تعد

¹الدكتور: عمار بوضياف/نفس المرجع السابق/ص 13

وحدة سياسية وإدارية واجتماعية واقتصادية وتعد لامركزية مطلقة في ظل وحدة الدولة الدستورية والسياسية.

- النظام الإداري الجزائري يعتبر صورة حية للتطبيق الج ا زئري السليم، والفعال لمبدأ ديمقراطية الإدارة العامة ولمفهوم الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- الشخصية المعنوية والتي يقصد بها مجموعة من أشخاص، أو أموال يمكنها القيام بنشاط لتحقيق أهداف ومصالح خاصة.

المطلب الثاني: : لمحة تاريخية عن بلدية برج بوعريرج

الفرع الاول: تعريف بلدية برج بوعريرج

تأسست بلدية البرج سنة 1870 م تزامنا مع تأسيس أول شرطة حضرية فرنسية آنذاك وهذا عند بلوغ عدد سكان مدينة البرج من أصل أوربي إلى 400 نسمة وكمقر للدائرة سنة 1957 م تحت وصاية عمالة سطيف لان في السابق بلدية البرج كانت تحت وصاية عمالة قسنطينة. وفي التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984 أصبحت بلدية البرج مقر للولاية.



لقد شهدت مدينة البرج عدة مراحل تعاقبت على إثرها ونذكر منها الحضارة النوميدية والرومانية والتركية. ويعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد الأتراك والعثمانيين حيث تعني كلمة البرج المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة. أما بوعريريج فتختلف حوله الروايات وأهمها أن هناك أسطورة تربط التسمية بالحارس التركي في مكان البرج الذي كان يضع فوق رأسه خوضه نحاسية بها ريش على شكل عروج الديك حيث كان الناس في البداية يطلقون على البرج اسم برج بوعريريج ثم بعد مرور الزمن أصبح يسمبرج بوعريريج.

الفرع الثاني : الموقع الجغرافي والتعداد السكاني للبلدية:

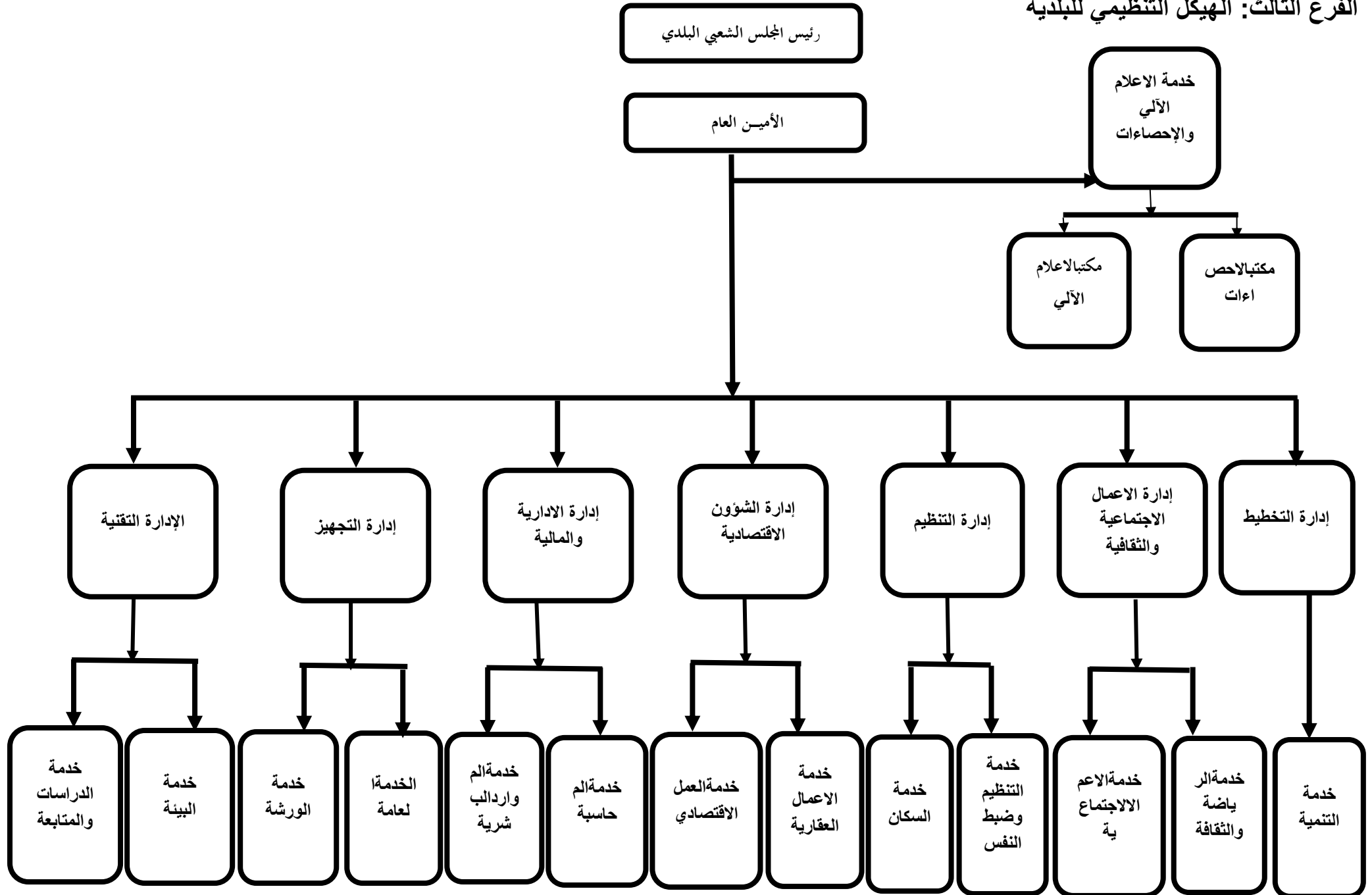
تقع بلدية البرج في وسط قلب الولاية تقريبا ويحدها:

- من الشمال الشرقي كل من بلديتي حسناوة وسيدي مبارك.
- من الشمال الغربي مجانة والياشير.
- من الجنوب بلدية الحمادية.

▪ من الجنوب الشرقي بلدية العناصر.

تبلغ مساحة بلدية برج بوعريرج 81.10 كلم² ويبلغ عدد سكانها الإجمالي حوالي 186738 حسب آخر إحصائيات 2020.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبلدية



المبحث الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية

المطلب الأول: مراحل نشأة الإدارة الإلكترونية في الجزائر

شرعت الجزائر منذ سنة 2003 في وضع اسس مشروع الحكومة الالكترونية ، حيث يهدف هذا التوجه الجديد الى الوصول نظام الكتروني يخدم المواطن و يساهم في تقليص مجال البيروقراطية الادارية و يقدم مزيدا من الشفافية للإدارة الجزائرية، وذلك عبر عدة مراحل تتمثل في:

الفرع الاول: من 2003 الى 2005: جاء في الوثيقة المقدمة من طرف الجزائر في قمة مجتمع المعلومات المنعقد في سويسرا عام 2003 " ان الجزائر تعتبر ان النفاذ الى شبكة المعلومات يشكل شرطا اساسيا ، لكل تقدم سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي، ان التطور نحو مجتمع المعلومات يتطلب توفر بيانات قاعدية في مجال الموارد البشرية الكافية والموارد المالية الضرورية"، حيث تم تحديد المسؤوليات الجديدة بتدارك التأخر في مجال استخدام تكنولوجيات الاعلام و الاتصال و ادماج الجزائر في الاقتصاد الجديد.

تمثل في خطاب السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حيث اكد ما جاء في الوثيقة المعلنة في قمة سويسرا 2003 ، و منها التأكيد على الاجراءات المتخذة تجاه المواطنين و العملاء الاقتصاديين بهدف تشجيع استخدام تكنولوجيات الاعلام و الاتصال ، و مشروع الحضيرة الوطنية للإعلام الالي سيدي عبد الله، و مشروع تجهيز المدارس بأجهزة الكمبيوتر.¹

الفرع الثاني: من 2005 الى 2009: في الملتقى الذي نظم في شهر مارس 2009 حول الحكومة الالكترونية، الصحة الالكترونية، التعليم الالكتروني و البلدية الالكترونية حيث هدف هذا الملتقى الى التعرف على مفهوم الادارة الالكترونية و الحكومة الالكترونية، اهميتها و متطلبات انشائها، كذلك التعرف على الحكومة الالكترونية في الجزائر من خلال تحليل مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر 2008-2013،

¹ عيسى جلاب و محمد خرفي- دور الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية- مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري- جامعة ابن خلدون بتيارت- سنة 2021/2022- ص 21.

و التعرف على اهدافها وواقعها و افاقها في الجزائر، و تحليل التحديات التي تواجه تطبيقها، من خلال التعرف على مؤشرات الحكومة الالكترونية و تصنيف الامم المتحدة للحكومات الالكترونية¹.

الفرع الثالث: من 2009 الى 2013: يعد مشروع الجزائر الالكترونية اح الملفات الكبرى التي اطلقتها وعملت عليها وزارة البريد و تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال في اطار زمني محدد بستة اشهر على ان يتم تنفيذها ميدانيا بين سنتي 2008 و 2013 .

وقد تم التشاور حول اعداد تفاصيله الاساسية مع مجموعة من المؤسسات الادارية العمومية و المتعاملين الاقتصاديين و الخواص، و تبلورت هذه الفكرة مع خطاب رئيس الجمهورية في اطار جلسات الاستماع السنوي الذي يخصص لمختلف القطاعات ، حيث خصص لقاء مصغر لتقييم قطاع البريد و تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال ، حيث امر الرئيس بان تعمل اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على ترقية مجتمع المعلومات و الاسراع في تنفيذ المخطط الاستراتيجي الالكتروني 2013/2011².

المطلب الثاني: نشأة الادارة الالكترونية في الجزائر

الفرع الاول: محاور واهداف مشروع الجزائر الالكترونية:

يعد مشروع الجزائر الالكترونية 2013 من المشاريع الكبرى التي أعدتها وزارة البريد وتكنولوجيايات الإعلام والاتصال في ديسمبر 2008 في إطار تشاورات شملت العديد من المؤسسات والإدارات والمنظمات، حيث يعكس سياسة الحكومة في الإعداد لإستراتيجية تهدف إلى تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي وعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين أدائها ومنه الرفع من قدراتها غلى تقديم خدمات للمواطنين بشكل أفضل ليعتبر بذلك أول وثيقة رسمية تحمل معالم برنامج إدارة

¹ بشير عبد الحميد و صورية بوطرفة- الملتقى الوطني الافتراضي حول الادارة الالكترونية في الجزائر الواقع و اشكالية التطبيق- ص 1-

https://www.researchgate.net/publication/351088276_alhkwmt_alalktrwnyt_fy_aljzayr_-

_fy_zl_althwl_alrqmy _alwaq_walmamwl_walthdyat_ تاريخ الاطلاع 2024/05/25- الساعة 14:20

² عيسى جلاب و محمد خرفي- دور الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية- المرجع السابق ص 22

الالكترونية متكاملة في الجزائر تم من خلالها تحديد إستراتيجية التحول نحو الجزائر الرقمية وكذا الخطوط العريضة التي يجب العمل عليها من أجل تنفيذ المشروع.¹

1-محاور مشروع الجزائر الالكترونية:

يندرج برنامج "الجزائر الإلكترونية 2013"، ضمن الرؤية الرامية بجعل مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي يؤثران في النمو الاقتصادي، الذي يضمن خطة عمل متماسكة و قوية، يسعى إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والمؤسسات والادارة العمومية، كما أنه يسعى إلى تحسين قدرات التعليم و البحث والابتكار، ورفع جاذبية البلد، وتحسين حياة المواطن، فقد قامت الحكومة بطرح تشريعات وسن قوانين مناسبة من أجل التطبيق الجيد لمشروع الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال توفير مبالغ مالية ضخمة في مجال تقوية البنية التحتية للاتصالات وكذا تحسين نوعية خدمات الانترنت حيث جاء في محتوى مشروع الجزائر الإلكترونية لسنة 2013 بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، ثلاثة عشر محورا، سميت بالمحاور الكبرى المرقمة والمحددة فيما يلي - :

1- تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الإدارة العمومية

2-تسريع استعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في الشركات

3-تطوير آليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الاعلام والاتصال

4-دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الاعلام والاتصال

¹ عبد العزيز سلمى، حازم احمد فراونة- دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة وصفية على ضوء مشروع "الجزائر الالكترونية - مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية - المجلد 03 - العدد 01 - 11-05-2022- ص 38...41

5- تعزيز البيئة الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة

6. تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد

7- .تدعيم ثلاثية " البحث والتطوير والابتكار

8- .ضبط مستوى الإطار القانوني¹

9-بالإضافة إلى محور الاعلام والاتصال الذي يهدف إلى التحسيس بدور تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تحسين معيشة المواطن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزائر

10- .تثمين التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال الذي يخص امتلاك التكنولوجيات والمهارات ذات الصلة من خلال المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية

11- .وضع آليات التقييم والمتابعة، والتي تهدف إلى تحديد نظام مؤشرات معينة تعني بالمتابعة والتقييم وتسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الاعلام والاتصال على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي " للجزائر الإلكترونية

12 - إجراءات تنظيمية: أي ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة .

13-الموارد المالية: حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار لذلك لا بد من الاستغلال لكل مصادر التمويل

.نستنتج من خلال محاور هذا المشروع أن الحصول على المعلومات الرسمية ذات الطابع العام، لاسيما عن طريق الانترنت من شأنه الاستجابة لاحتياجات المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين من المعلومات

¹ بن عياش اسية- الادارة الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه- جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية - كلية الحقوق و العلوم السياسية - فرع القانون العام- 2023- ص 92

الضرورية لتأدية النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن إنشاء الحكومة الإلكترونية من أجل تحسين فعالية الإدارة وشفافيتها سيسمح بتقديم خدمات إلكترونية كفيلة بتسهيل تفاعل المواطنين والشركات مع الإدارة العمومية. أما عن آليات العملية التفصيلية الخاصة بالمحاور التي تتضمنها استراتيجية " الجزائر الإلكترونية"، تتمثل في إدخال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال والإدارة العمومية وتعزيز استخدامها ووضع مختلف خدماتها على شبكة الانترنت، وتوفير المعلومات في أي وقت، و تم هذا الإطار وضع أهداف خاصة، وأخرى مشتركة لكل دائرة وزارية لاستكمال البنى الأساسية المعلوماتية، وتطوير الخدمات الإلكترونية¹.

تماشيا مع تبني الجزائر لمشروع الجزائر الالكترونية 2013، عملت هذه الاخيرة على تغيير منظومتها القانونية لجماعاتها المحلية ، فأصدرت القانونين: 11-10 المتعلق بالبلدية و القانون 12-07 المتعلق بالولاية، و اللذين كرسا ضمن نصوص العديد من المواد على غرار المواد 17-18-31-33-77-81-83 من قانون الولاية، و المواد من 11 الى 30 من قانون البلدية ادخال تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في الممارسات الالكترونية و تعاملات البلدية مع المواطن و احلال التطبيقات الحديثة الرقمية محل التطبيقات الكلاسيكية. و البارز في تطبيق هذا المشروع على المستوى المحلي هو انشاء ما يعرف "بالبلدية الالكترونية الذكية" و التي تمثل نمط جديد و متطور من الادارة، يتم من خلالها رفع مستوى الاداء و الكفاءة الادارية و تسهيل مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات و الاعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطن، و ضمن هذا النمط يتمكن المواطن من انجاز كافة المعاملات الحكومية و حتي اصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الالكترونية كالأنترنت و الهواتف الذكية بسرعة و فعالية عالية، وبهذا يستغني المواطن الاحتكاك مع الموظفين و ابعاد التدخل البشري عن اداء الخدمة العمومية، ومنه القضاء على الممارسات البيروقراطية السلبية بالاعتماد على الية التوقيع الالكتروني عن بعد للوثائق الالكترونية، و هو ما يساهم في ترقية نظام تسيير البلدية و طريقة تعاملها مع محيطها .

تمت تهيئة و تطوير الشبكة المحلية و التجهيزات و البرامج المختلفة على مستوى بلدية الجزائر الوسطى كمرحلة تجريبية من خلال:

¹ بن عياش اسية- الادارة الالكترونية كألية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - المرجع نفسه- ص 94

الشباك الوحيد الذي يضمن واجهة وحيدة بالنسبة للمواطن و خدمات سريعة و متواصلة و مرنة.¹

مراقبة و متابعة تحضير و تنفيذ الميزانية و انجاز الحساب الاداري للبلدية.

وضع نظام لتسيير النفقات و الوقاية و الصحة العمومية و البيئة

نظام ادارة التراث المحلي و نظام التخطيطي العمراني و الطرقات و المساحات الخضراء

تسيير الجمعيات و الشؤون الاجتماعية

نظام الاجتماعات و نظام الادارة و المنازعات

ليتم بعدها تطوير انظمة اخرى مثل منصة الخدمات الالكترونية، تسيير الشؤون الثقافية و الرياضية، التشغيل

و التمهين، ادارة الصفقات العمومية، الموارد البشرية... الخ.²

2- أهداف المشروع.

يرمي مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 من خلال الأهداف الكمية والنوعية التي تم تسطيرها بموجب الوثيقة المتضمنة إياه إلى تجسيد برنامج وطني لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة المواطن، وهذا ببرمجة ألف عملية على مستوى الإدارات العمومية، المؤسسات والمجتمع أين نعد 377 عملية لعصرنة الإدارة بإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال و 489 عملية لتقريب الإدارة من المواطن ، حيث يمكن تحديد أبرز الأهداف الكمية والنوعية 12 بوضع خدمات على الخط الإلكتروني لفائدة المواطن التي جاء هذا المشروع لتحقيقها فيما يلي :

أولاً- الأهداف الكمية: أحصت الإستراتيجية 484 خدمة الكترونية متوقع توفيرها من مختلف المؤسسات الإدارية والدوائر الوزارية، وهي الموزعة بين خدمات تربط الإدارات ببعضها البعض وبين خدمات من الإدارة

¹ خرشي الهام- محاضرات في الادارة الالكترونية في الجزائر - كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة محمد الامين دباغين سطيف2-

سنة 2021/2020 - ص 40

² خرشي الهام- محاضرات في الادارة الالكترونية في الجزائر - المرجع نفسه ص 41-42

باتجاه المواطن، المؤسسات والموظفين العموميين، هذه الخدمات يتم دعمها بعمليات أخرى لتوفير فضاء أوسع لنجاحها ولتحفيز الأفراد والمؤسسات على قبول الخدمات الإدارية الالكترونية لتشمل النقاط الاتية - :
عصرنة الإدارة من خلال إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك من خلال مجموعة من الأعمال عددها 377 عملية - .

تقريب الإدارة من المواطن بتطوير الخدمات الحكومية، وذلك من خلال تطوير ما يقارب 491 عملية.
دعم القطاع الاقتصادي بإدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال (E-entreprise)، وذلك من خلال 13 عملية و تعميم النفاذ إلى الانترنت من خلال 14 عملية¹

الفرع الثاني: رقمنة الحالة المدنية

لا أحد ينكر أن وزارة الداخلية كانت من أوائل القطاعات التي سارعت بالتوسع في تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال تنفيذها لعدة مشاريع في هذا الإطار

مصلحة الحالة المدنية تعد الجماعات المحلية جزء من النظام الإداري للدولة فهي الخلية الأساسية لإدارة التنمية المحلية وتعرف على أنها هيئة مستقلة إداريا وماليا عن الحكومة المركزية، كما أنها عبارة عن وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و تتمثل رقمنة مصلحة الحالة المدنية في إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية وحفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على المعلومات المدنية بصفة دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية، أو من أجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على

¹ عبد العزيز سلمى، حازم احمد فراونة- دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة وصفية على ضوء مشروع "الجزائر الكترونية - مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية - المجلد 03 - العدد 01 - 11-05-2022- ص 38...41

شبكة الانترنت لوثائق وعقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها، كما تمكن هذه التقنية إمكانية تسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للسفر للمركز الرئيسي 2 للحالة المدنية¹.

1- السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

يعتبر سجل وطني آلي للحالة المدنية من السجلات المستحدثة من طرف الوزارة الداخلية يرتبط بالبلديات والملحقات الإدارية و مع البعثات الدبلوماسية وكذا الدوائر والقنصليات، 1بالإضافة إلى أنه سجل يربط بين المؤسسات المحلية ال سيما المصالح المركزية لوزارة العدل .تتمثل العقود المسجلة في السجل الوطني آلي للحالة المدنية في سجل عقود الميلاد و سجل عقود الزواج و سجل عقود الوفيات وكذا كل التعديلات و الاغافلات و التسجيلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها .تجسيدا لأهداف الإدارة الإلكترونية المحلية أصبح عدم اشتراط تقديم وثائق الحالة المدنية للمواطنين أمر إلزامي على الولاية و البلدية وذلك بعد ربطها بسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ، أما عن كفاءات إستخراج وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي قد نظم في إطار المرسوم التنفيذي رقم 315/15 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 ، حيث يتمكن المواطن من استلام نسخ طبق الأصل من العقود الرقمية لدى البلدية أو الدائرة القنصلية محل الإقامة أو حتى لدى بلدية أو ملحق إدارية بلدية أخرى، بشرط أن يكون ضباط الحالة المدنية مؤهلين لتوقيع نسخ تلك العقود و دمجها بأختامهم .وعلى سبيل المثال فإن شهادة الميلاد الخاصة رقم "12" تستخرج في بضع دقائق حيث تتم عملية الاستخراج عن طريق الاطلاع على سجل الوالدات ثم نسخ المعلومات على المطبوعة رقم 12 بواسطة عون إدارة الذي يقوم بكتابة المعلومات على جهاز الحاسوب، ويتم استخراج 2شهادة الميلاد رقم 12 .

وفي هذا الخصوص أوضحت التعليمات الوزارية رقم 1436: المؤرخة في 13 فيفري 2014 الإجراءات التطبيقية لتسيير وتسليم الشهادات من طرف ضباط الحالة المدنية في شكل التي - :إنشاء قاعدة معطيات

¹ - مزهود انيس و شبشوب عبد المالك - الادارة الالكترونية و دورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر النظام الجديد (ل ام دي) في الحقوق تخصص قانون الاعلان الآلي و الانترنت- كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة محمد البشير الابراهيمى- برج بو عرييج- سنة 2022-2023- ص 47.

الحالة المدنية على مستوى الولايات عن طريق تجميع قاعدة البيانات للبلديات التابعة لها - إنشاء معطيات بيانات الحالة المدنية على مستوى البلديات من خلال رقمنة البيانات المحجوزة و الصور الضوئية لجميع شهادات الحالة المدنية لسجلات البلدية - تكوين شبكة التدفق العالي التابعة للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خلال ربط كل الولايات بالدوائر و البلديات وعدة ملحقات إدارية عن طريق الألياف البصرية بشبكة تدفق العالي التابعة للوزارة الداخلية - إعتقاد على برمجيات تسير النظام عن طريق وضع ثالث برامج على مستوى البلدية على نحو التالي 1- :برنامج نقل الشهادات حيث يتم الإعتقاد عليه من طرف الب لدية إرسال ما إستحدث في البيانات المحجوزة مثال والدات جديدة، بيانات هامشية...إلى السجل الوطني الآلي عبر الولاية.

2برنامج تسليم الشهادات: من خلاله يتم تسليم شهادات الميالد للمواطنين غير المولودين بالبلدية أما المولودين فيها فيتم تسليم شهاداتهم عبر نظام معلوماتي خاص بها 3- .برنامج تبليغ عن الخطاء المحتملة في حالة وجود أخطاء يرسل العون المختص إلى السجل الوطني للحالة المدنية والذي يقوم بإحصاء تلك الأخطاء المبلغ عنها من طرف البلدية و يتم معالجتها عن طريق مقارنة الصور الممسوحة ضوئيا للشهادات المعنية المخزنة ب القاعدة 1المركزية .تتجلى أهمية السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في تخفيف عبئ تنقل المواطنين إلى مصالح الحالة المدنية المتواجدة على مستوى البلديات استخراج وثائقه وإعفاؤهم من تقديم وثائق 2الحالة المدنية المتواجدة في السجل .

2- احداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد

في إطار تجسيد نظام الإدارة الإلكترونية المحلية قام المشرع الجزائري بإحداث رقم تعريفي وحيد يمنح للأشخاص الطبيعية يحملون الجنسية الجزائرية و للرايا الأجانب المولودين في الجزائر والقاطنين بها بصفة منتظمة، إذ يعتبر بمثابة بصمة إلكترونية يستحيل تكرارها بين شخصين ويسجل على الوثائق الرسمية للهوية والتنقل و السفر للمواطنين الجزائريين .ولقد تم تحديد مواصفات الرقم التعريفي الوطني الوحيد في إطار المرسوم التنفيذي 10 - 210الذي يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، إذ يتشكل من ثمانية عشر

رقما يتوافق مع معطيات الحالة المدنية للشخص الطبيعي، أما عن تركيبته فتشمل - :موقعين إثنين يتضمنان: الجنس، الإشارة إلى العقد، الازدياد في الجزائر أو الخارج، اكتساب الجنسية الجزائرية.

-ثالثة مواقع مخصصة للأرقام الثالثة الأخيرة لسنة التسجيل في سجل الولادات - . أربعة مواقع مخصصة لرقم عقد الميلاد -أربعة مواقع مخصصة لرمز بلدية أو بلد الازدياد - . موقعين مخصصين للرقم التسلسلي للسجلات في السنة - . موقعين يمثلان مفتاح الرقابة .يستعمل رقم التعريفي الوطني الوحيد من طرف المؤسسات والادارات و الهيئات التي تبنت أرقاما تعريفية أخرى في إجراءاتها ، وتتمثل أهمية تكريس هذا النظام في تخفيف من التعقيدات الإدارية على المواطنين خاصة أنه يمنح لكل مواطن رقما خاصا به يبعده عن كل الإجراءات الإدارية الكثيرة التي تواجهه في المستقبل.

كما تم انشاء الشباك عن بعد الذي يعتبر بوابة الخدمات الإلكترونية وهي منصة تم إنشائها من طرف الوزارة الداخلية والجماعات المحلية في موقعها الرسمي، حيث يتمكن المواطن بالقيام بإنشغالاته عن بعد دون التنقل إلى المصالح المحلية وعلى سبيل المثال:

أولاً: التسجيل الإلكتروني للحج تم إستحدث تطبيق خاص بالتسجيلات للحج بداية من 2015 من خلاله يتمكن المواطن من التسجيل عبر الأنترنت دون التنقل لمصالح البلدية أو غيرها ، وحتى وأن لم يملك وسائل الاتصال الحديثة أو لا يجيدها فبإمكانه التوجه إلى مكاتب التنظيم و التسجيل عن طريق تطبيق الحج الموصول بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية الذي يسهل عملية إستخراج المعلومات الخاصة بالراغب في التسجيل كما يتم تدوين عدد مرات التي شارك في القرعة، وبعد انتهاء عملية التسجيل يقوم الموظف بطباعة القصاصات على حسب مرات عدد التسجيل بالتطبيق بصورة آلية تستعمل في عملية القرعة، فعلى سبيل المثال إذ كان المواطن قد سجل ثالث مرات في عملية الحج فإن التطبيق سيخرج ثلاثة قصاصات، و بعد إنهاء من عملية القرعة يتم تسجيل 1الفائزين في تطبيق الخاص بالحج .تجدر أهمية التسجيل الإلكتروني للحج في تسهيل عملية مشاركة في القرعة و كذا عدم تنقل المواطنين بين فروع و ازرة الشؤون الدينية و كذا الجماعات المحلية من خلال تسريع عملية التسجيل و يتم التأكد من هذه العملية بوصول رسالة عبر البريد

الإلكتروني الخاص للمسجل مما تسمح بتخلي المواطن عن المعاملات الورقية التي كان يعاني منها في ظل الإدارة التقليدي¹

ثانيا: تطبيق قفة رمضان الإلكتروني إعتمدت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية تطبيق إلكتروني قبل دخول شهر رمضان المبارك في شهر مارس، 2018 من أجل توزيع قفة رمضان على المحتاجين و قد إعتد هذا التطبيق على - :تحديد ميزانية البلدية المخصصة للقفة - .تحديد ثمن القفة الواحدة - .تحديد محتوى القفة من المواد الغذائية - .تحديد البيانات المتعلقة بالمستفيدين . بعد تحديد هذه المعطيات يتم إرسالها إلى مصالح الولاية لتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الوطنية ، لتقوم بعد ذلك بالمصادقة عليها و بعد ذلك تقوم البلدية في حجز قوائم المستفيدين ، حيث يتم تبادل المعلومات بين البلدية و مركز الدراسة و التحليل بمقر الولاية، إذ يسمح تطبيق قفة- باللوج إلى السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لاستخراج كافة المعلومات الخاصة بالمستفيدين (من) إسم، لقب، تاريخ الميلاد، مكان الميلاد...،) فبفضل تطبيق قفة رمضان² أصبحت عملية توزيع قفة رمضان تتميز بشفافية و العدالة .

ثالثا: البوابة الإلكترونية "نشكي" أطلقت الوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية فضاء المواطن وهي خدمة أرضية تحت تسمية "نشكي" التي تسمح بتوثيق عرائض وشكاوى المواطنين و المتعاملين، كما يمكنهم رفع شكاويهم و عرائضهم لمختلف المصالح (البلدية، الدائرة، المقاطعة الادارية، الولاية وكذا الإدارة المركزية لوزارة الداخلية) وذلك عبر الموقع التالي <https://dz.gov.interieur.nechki/> ، /حيث تتدرج هذه الخدمة في الخطوة الجديدة في عصرنة المرافق العمومية و تخفيف الإجراءات الإدارية إذ تمس في المرحلة الاولى 51 ملفا يشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين .رابعا: "تطبيق إجراءاتي" لقد قام الوزير السابق نور الدين بدوي إبتداءا من سنة 2016 بإطلاق تطبيق عبر هواتف الجوال تحت تسمية "إجراءاتاتي" فمن خلال يتمكن المواطن من الحصول على كل المعلومات المتعلقة بأي إجراء إداري تقدمه

¹ اعرمان ايمان و خالدي سالمه- الإدارة الإلكترونية المحلية: واقع وآفاق -مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق- تخصص: قانون إداري- جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون عام- سنة 2022/2021- ص 55

مصالح و ازره الداخلية والجماعات المحلية سعي في تقريب الادارة من المواطن و تخفيف اجراءات استخراج الوثائق الإدارية.¹

الفرع الثالث : المصلحة البيومترية:



سعيًا لتخفيف العبئ على المواطن وعلى الإدارة المحلية تم تكريس النظام البيومترى لمختلف الوثائق الإدارية للتخلص من كل سلبات الإدارة الورقية، حيث أصبحت هذه الوثائق مؤمنة تماما و ذات شكل أكثر مرونة من خالل استبدال البطاقات في شكلها التقليدي إلى بطاقات إلكترونية لتتماشى مع المتطلبات المعاصرة من جهة و تحسين الخدمة العمومية المحلية من جهة أخرى.

اولا: بطاقة التعريف البيومترية :

1/ اصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية: قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في الجزائر بإقرار جملة من الاجراءات و التقنيات لتمكين من الحصول على بطاقة التعريف البيومترية، وذلك من خلال التطبيق الإلكتروني الموحد <https://passport.interieur.gov.dz> يمكن المواطن من القيام بإجراءات الحصول

¹ اعرمان ايمان و خالدي سالمه- الإدارة الإلكترونية المحلية: واقع وآفاق- المرجع نفسه - ص 56-57

على هذه الوثيقة بداية من استظهار واجهة الطلب و متابعة مراحل معالجتها و مواعيد استلامها وبذلك يوفر هذا التطبيق على المواطن مشقة التنقل الى البلدية الا لأخذ الصور و البصمات ، و هو ما يسهل العملية على الجميع سواءا كام مواطنا او موظفا.

و مما يزيد في تبسيط الاجراءات امكانية حصول الشخص على الذي لا يملك جواز سفر بيومتري على بطاقة تعريف بيومترية اليا دون تقديم طلب و في اسرع وقت واقل جهد دون التنقل الى البلدية ، وذلك بواسطة بوابة خاصة لذلك، كون المعلومات التي سيتم طبعها على بطاقة التعريف البيومترية هي نفسها الموجودة على جواز السفر البيومتري ، مع تحديد عنوان الإقامة بدقة و ادخال رقم الهاتف المحمول من اجل تلقي رسائل نصية قصيرة لاعلامه بتاريخ و مكان استلام بطاقته.

اصبحت بطاقة التعريف الوطنية البيومترية مرتبطة برقم سري على ان يتم تسليمه للمواطن صاحب البطاقة، كما استحدثت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة لتمكين المرضى و المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على جوازات سفر او بطاقات تعريف بيومترية في مقر اقامتهم دون التنقل الى مقر البلدية ، و اخذ بصماتهم و صورهم.

و تكمن اهمية هذه الوثائق البيومترية في كونها مؤمنة و قابلة للاستغلال اليا ، حيث تحضى هذه الوثائق بتأمين خاص بالاعتماد على تكنولوجيا تضمن حماية المعطيات التي لا يمكن الوصول اليها بسهولة¹

تحتوي بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية على رقم التعريف الوطني NIN ، و هو أحد أهم إجراءات التأمين، تم تصميمه بالتعاون بين ديوان الوطني للاحصاء و مصالح المالية و السجل التجاري، وهو ناتج عن معطيات الحالة المدنية ويعد الركيزة الأساسية لإنشاء السجل الوطني للحالة المدنية، كما يسهل العالقة بين المواطن و مختلف الإدارات و المؤسسات، و يساعد على استخراج الوثائق بكل دقة و ذا المفتاح الذي يمثل هوية كل مواطن بصفة فريدة، و سرعة بتخفيف الإجراءات والاختفاء الإدارية، فهو إ نحن نتحدث هنا عن إدخال الرياضيات و الأرقام للتعريف بالهوية، والتمكن من التعرف على الأشخاص بصفة جبرية ال تقبل

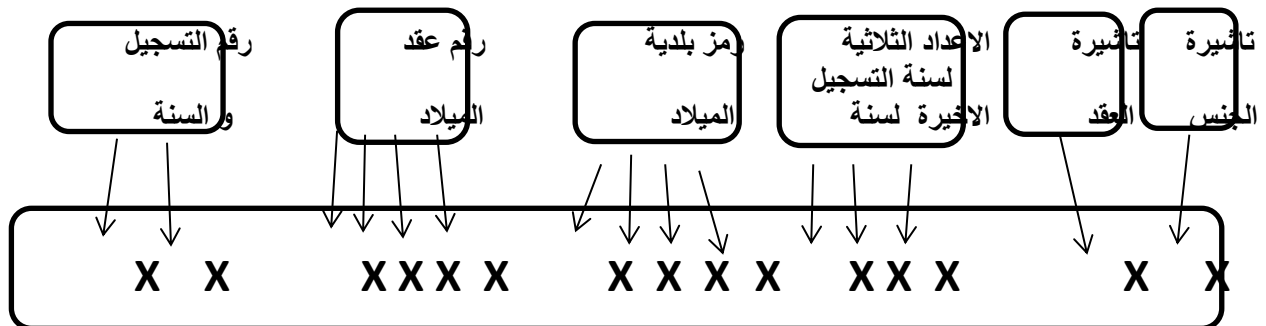
¹ خرشي الهام- محاضرات في مقياس الإدارة الإلكترونية- المرجع السابق- ص46-47

الخطأ وتحد من أعباء البحث الأبجدي في مجال العالم الآلي، إضافة إلى سهولة التعرف على التزوير و التلاعب بالأحرف ، يتم إنشاء هذا الرقم على وجهين:

1- إنشاء الرقم المؤقت على مستوى الدائرة :يتشكل الرقم المؤقت من 16 حرفا مستخلصا من معطيات

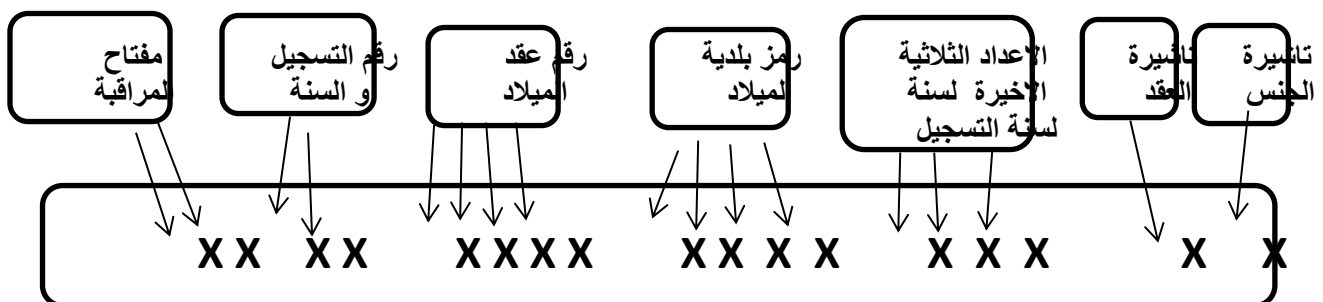
الحالة المدنية للأشخاص الطبيعيين كما هو موضح ادناه:

-2



3-إنشاء الرقم النهائي على مستوى المركز الوطني للوثائق المؤمنة :و يشمل تشكيلة ال 16 حرفا

الم كونة مسبقا على مستوى البلديات ، و يضاف إليها رقمين يمثلان مفتاح المراقبة الذي يدرجه المركز الوطني للوثائق المؤمنة، حسب الشكل ادناه:



إن هذا الإجراء المتمثل في التعبير عن الهوية بطريقة جبرية وفقا لسلسلة الفارقمية ك Alphanumerique مشفرة يستحيل قراءتها وفكها، ترفق بكل وثائق الحالة المدنية الخاصة بنفس المواطن، و هو طريقة بارعة تحد من التزوير و التلاعب المتعمد ، وحتى الأخطاء العفوية التي تحدث أثناء القراءة للأرقام، و حاليا تعمل

السلطات على إدخال هذا الرقم في أعلى وثيقة شهادة الميلاد 12 الخاصة، عند دفعها لإنشاء جواز السفر البيومتري، في انتظار تعميمها لكل المواطنين الحاملين للجنسية الجزائرية¹

تكون بطاقة التعريف البيومترية صالحة لمدة 10 سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فاكث من تاريخ إصدارها و خمس سنوات للقصر الذين تقل اعمارهم عن ذلك ، كما اطلقت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية تطبيق "اجراءاتي" الذي يمكن تحميله على الهواتف النقالة المزودة بنظام الاندرويد، اذ يوفر للمستخدمين المعلومات المتعلقة بالاجراءات الادارية الخاصة بمصالح الجماعات المحلية و من بينها الحالة المدنية ووثائق الهوية و الانتخابات و الانشطة القانونية، وكذلك دفن و نقل الجثث و لوحات ترقيم المركبات على ان يتم تعميمه على كل بلديات الوطن من خلال نظام معلوماتي للبلدية الذي انطلق سنة 2017، حيث اصبحت كل مصالح البلدية مسيرة بشكل الي و بشفافية تامة، بما يسمح بمعالجة كل الوثائق الادارية و المشاريع التنموية الخاصة مع انتهاء وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من تعميم اعتماد السجل الالي للحالة المدنية.²

¹ فضيلة خلفون - دور الادارة الالكترونية في تطوير اداء الجماعات المحلية في الجزائر - اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية- جامعة صالح بو بنيدر قسنطينة 03 - كلية الحقوق و العلوم السياسية - قسم التنظيم السياسي و الاداري - 2019-

2020- ص206-207

² خرشي الهام- محاضرات في مقياس الإدارة الإلكترونية- المرجع السابق -ص 48

نموذج بطاقة التعريف الوطنية البيومترية



ثانيا: رخصة السياقة البيومترية:

تم إنجاز رخصة السياقة الجديدة وفق معايير المنظمة الدولية للتقييس رقم 18013 المتعلق بوثائق الهوية، حيث تتمثل في بطاقة ذات شريحة مصنوعة من مادة البوليكاريونات، ذات خلفية مؤمنة وملونة بالوردي والأخضر والأبيض ذات شكل مستطيل طولها 85,6 ملم وعرضها 54 مم وسمكها 0,76 مم، كما أنها من النوع البيومتري الإلكتروني المقروءة آليا بواسطة شريحة إلكترونية ومنطقة للقراءة الآلية، وتحتوي على عناصر مؤمنة لضمان الاستعمال الأمثل لها، وتحتوي هذه الوثيقة على المعلومات الخاصة بهوية السائق، ومعطياته البيومترية المرقمنة، بما فيها صورته وإمضائه وبصمات أصابعه إضافة إلى المعلومات الإدارية الخاصة برخصة السياقة، كما تحتوي الشريحة الإلكترونية على عنوان الرخصة، ومعلومات أخرى متعلقة به (رصيد النقاط، الوضعية القانونية للرخصة....). و عصرية رخصة السياقة، وخدمات المرفق العام المتعلقة

بها، ستجعل من هذه الوثيقة البيومترية الإلكترونية دون شك مؤشرا فعليا، لوضع نظام الرخصة بالنقاط، والذي يشكل أحد العناصر الأساسية لرسم السياسة الوطنية الجديدة للوقاية والأمن عبر الطرق .

تم إنشاء نموذج جديد لرخصة السياقة من النوع البيومتري الإلكتروني والقابل للقراءة آليا بموجب المنشور الو ازري المشترك رقم 03 المؤرخ في 04 جوان ،2018 حيث يتم إصدار رخص السياقة البيومترية الإلكترونية الملفات الواردة في مديريات النقل الولائية والخاصة به 1- .السائقين الجدد الذين نجحوا في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية2- .السائقين الذين تحصلوا على صنف جديد يضاف إلى الصنف أو الأصناف المتحصل عليها سابقا .

يتم إيداع ملف يتضمن جميع المعلومات الخاصة بالسائق الجديد لدى مديرية النقل، ويتم معالجة الملف المودع وفقا لإجراءات معينة تتمثل في:

1- :تقويم المصلحة المكلفة بإصدار رخص السياقة فور استلام الملف بحجز المعطيات البيومترية المتضمنة في الوثائق الإدارية المكونة له بواسطة التطبيقية المعلوماتية الموضوعة لهذا الغرض، لتقوم بعدها بدعوة المعني بالأمر بجميع الوسائل من أجل أخذ معطياته البيومترية وفق نفس المنهج المتبع في معالجة طلبات بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري الإلكتروني عبر الشباك الإلكتروني

2- .بعد دعوته يتقدم المعني إلى المصلحة المختصة مرفوق بشهادة النجاح المسلمة من طرف مفتش السياقة والأمن في الطرق، ويسلمها للمصلحة المختصة التي تضعها ضمن ملف قاعدي 3 .بعد التأكد من هوية المعني بالأمر وتفحص معطياته يتم معالجة الملف عبر الشباك الإلكتروني وفقا للمنشور الو ازري المؤرخ في 21 مارس 2018 المتضمن تأطير مسار الشباك الإلكتروني الخاص بالوثائق البيومترية وطرق استغلاله يسلم للمعني بالأمر بعد أخذ جميع معلوماته وصل استلام يدعي حسب الحالة وصل إيداع أو شهادة تأهيل مؤقتة عمال بأحكام المادة 17 من القرار الو ازري المشترك المؤرخ في 01 أوت 1989 والتي تتضمن جميع المعلومات الضرورية التي تسمح بتسييرها كرخصة سياقة، لاسيما بالنسبة لمصالح الأمن المكلفة بأمن الطرقات، وبعد إنجاز رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية يتم إرسالها إلى المصالح البلدية

المكلفة بإصدارها وفقا لنظام محدد من طرف مديرية السندات³ والوثائق المؤمنة، ويتم تبليغ الشخص المعني من أجل استلام رخصة سياقة¹

نموذج رخصة السياقة البيومترية



ثالثا: جواز السفر البيومتري

يعتبر الجواز السفر البيومتري وثيقة رسمية يحتوي على عدة صفحات متعدد الكربونات (مادة صعبة التلف) يتوفر على شريحة بيانات مدمجة بداخله ، فهو سند فردي يمنح لكل مواطن دون شرط السن مالم يكن محكوما عليه بحكم نهائي في جنائية و لم يرد إعتباره، ويمثل الوثيقة التي تثبت في الوقت نفسه هوية و جنسية حامله إذ يسمح له بمغادرة التراب الوطن ي أو العودة إليه طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما . أكد المشرع الجزائري على ضرورة توفر أحد سندات السفر المتمثلة في جواز سفر أو جواز سفر دبلوماسي أو جواز سفر المصلحة لكل مواطن سافر خارج البلاد و تكون هذه الجوازات من نوع بيومتري إلكتروني و/

¹ دروازي لخضر - دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية على مستوى البلدية - مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية تخصص: قانون إداري - جامعة ألكلي محند أولحاج - البويرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام - السنة الجامعية: 2020/2021 -

أو قابلة للقراءة بالآلة، كما حدد المشرع مدة صالحيته بعشر سنوات ، و بخمس سنوات بالنسبة للقصر الذين يقل سنهم عن تسع عشر سنة .فمن الملاحظ أن المشرع الجزائري قد عدل في هذا النص القانوني بحيث أنه أضاف فترة خمسة سنوات إلى المدة المعينة لجواز السفر التي كانت سابقا مدة صالحيته تتراوح ما بين 2ثالث أشهر إلى خمسة سنوات حسب الحالة التي منح من أجلها جواز السفر .أما بالنسبة للمواصفات التقنية لجواز سفر البيومتري الإلكتروني فإنه يحتوي على شريحة إلكترونية من دون صلة تتكون من شهادات إلكترونية للدولة الجزائرية وعلى المعلومات الحالة المدنية لصاحب البطاقة ومعلوماته البيومترية من ضمنها الصورة الشمسية وتوقيعه وبصماته إستنادا للنص المادة2 من القرار المؤرخ في 26 ديسمبر ،2011 يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني و تم تحديد النموذج التالي في الموقع الرسمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.¹ تاريخ الاطلاع يوم 19 ماي 2024 على الساعة 22:10 ليلا.²

¹ اعمران ايمان و خالدي سالمة-الإدارة الإلكترونية المحلية: واقع وآفاق-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق-فرع: قانون عام-تخصص: قانون إداري-جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية-كلية الحقوق والعلوم السياسية-قسم قانون عام- 2022/2021 ص 40-41

² <https://passeport.interieur.gov.dz> / تاريخ الاطلاع يوم 19 ماي 2024 على الساعة 22:10 ليلا

نموذج جواز السفر البيومتري



رابعاً: البطاقة الرمادية البيومترية:

حيث كان يعتمد في السابق النظام الممرز باستعمال اجهزة من نوع (HP) ، و نهايات طرفية Des (terminaux) موجودة في بعض الاماكن فقط كالولايات و الدوائر الادارية في العاصمة، اما حالياً و في وقت غير بعيد فقد تم استبدال ما كان متوفر من اجهزة (HP) بشبكة الاتصال عن بعد مبنية بملقم يحتوي على قواعد بيانات خاصة بالبطاقات الرمادية، تتصل به حاسبات موجودة على مستوى البلديات و كذا على مستوى مصالح الدرك الوطني، الذي يستعملها في حالة التأكد و المراقبة، وبذلك فهذه العملية قد حققت نجاحاً كبيراً بتقليل الوقت المستغرق في استخراج هذه الوثيقة و نقص الضغط الذي كانت تتميز به المصالح المختصة سابقاً.¹

¹ خلفون فضيلة و بوريش رياض- تطوير اداء الجماعات المحلية على ضوء مشروع الادارة الالكترونية- جامعة قسنطينة 3 -

نموذج البطاقة الرمادية البيومترية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		شهادة ترقيم السيارة	
CERTIFICAT D'IMMATRICULATION DE VEHICULE			
VEHICLE REGISTRATION CERTIFICATE			
Numéro du certificat	VA 000000000	رقم الترخيص	DZ
Délivré le	15/03/16	تاريخ الإصدار	
Expire le	14/03/26	تاريخ الانتهاء	
Autorité de délivrance	سيدتي أسحمت	موقع الإصدار	
D1. Marque du véhicule	RENAULT	اسم المصنع	رونو
D3. Désignation Commerciale	MEGANE	النموذج التجاري	ميغان
D2. Type	UU15SDEBG	سنة أول استعمال	2015
P3. Énergie du véhicule	ESSENCE	طاقة المركبة	بنزين
A. Numéro d'immatriculation	A33F6B	عدد المقاعد	5
E. Numéro d'identification du véhicule	UU15SDEBG52863704	رقم تعريف المركبة	

✓ مراحل إعداد جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف البيومترية:

يتم استصدار جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية عن طريق المرور بالعديد من المراحل سنفصلها كما يلي:

❖ المرحلة الأولى: الملف

يتكون الملف من الوثائق التالية:

3



شهادة عمل أو عدم
العمل أو شهادة مدرسية
أو سجل تجاري حسب
الحالة

2



شهادة الجنسية في
حالة طلب أول مرة

1



عقد الميلاد

5



04 صور شمسية
بخلفية بيضاء

4



نسخة من فصيلة الدم

8



يقدم الملف في
حافظة بلاستيكية

7



قسمة جبائية تستخرج
من مصالح الضرائب
بالنسبة لجواز السفر
فقط

❖ المرحلة الثانية:



يودع من طرف المعني أو الولي
الشرعي للقصر



على مستوى المصلحة
البيومترية للبلدية

❖ المرحلة الثالثة: معالجة الملفات

■ مكتب التدقيق:

[illegible]

يقوم العون المكلف بالتدقيق
بنسخ صورة المعني وكذا عقد
الميلاد الخاص وإدخال
المعلومات الأولية ومن ثم
تسجيل وتثبيت الملف وطباعة
وصل الطلب وإرساله للحجز.

يقوم العون المكلف
بالحجز بحجز جميع المعلومات
الموجودة في الاستمارة: الأب،
الأم، الزوج، القائمة، فصيلة
الدم، العنوان، الهاتف...

■ مكتب المصادقة:

معلومات الشخص	
رقم التعريف الوطني المزدوج	1000334010425700
رقم التعريف الوطني الشهلي	XXXXXXXXXXXXXXX
اللقب	
الإسم	
التاريخ الميلاد	25/08/2003
مكان الميلاد	برج بوعرجاج
رقم السجل	00
أخت:	
المسجلة الأممية	الجائر
العنوان الحالي	قصر 48000 أعزب ECOLIER
الهاتف :	لاشهره
العلاقات المقصودة:	630035
رقم الهاتف:	
معلومات الملف	
رقم الملف	4347011011800017340
نوع الوثيقة	بطاقة تعريف الواتية
طبيعة الوثيقة:	
خطة الملف	تمت المصفقة على الملف
المود	رم: 17528 خة خاصة بتاريخ 2018/01/11 المعكدة بتاريخ 2018/01/11

يقوم العون المكلف بالمصادقة
بمراقبة مكونات الملف وكذا
التأكد من صحة المعلومات
المحجوزة من قبل وتصحيح
الأخطاء الموجودة ثم المصادقة



▪ مكتب اخذ المعلومات البيومترية:

يقوم العون المكلف بأخذ المعلومات البيومترية للشخص والمتمثلة في البصمات، الصورة والتوقيع الالكتروني. ليتم بعدها تثبيت النهائي للملف قبل إرساله إلى المركز الوطني.

عنوان الإحصائيات

ملفات في انتظار التحضير للتحميل

ملفات في انتظار التحميل

ملفات في انتظار التحويل إلى المركز

ملفات حوت في المركز

عدد الملفات: 106

رقم الملف	اللقب	الاسم	Nom	Prénom	تاريخ الميلاد	تاريخ آخر تحديث
4347010011800017172	عزرا	صالح العز	AZZA	SALAHEDDINE	23/06/2001	07/12/2003
4347011011800017261	بن إدراج	بن إدراج	BENZEROUJ	BADOS	07/12/2003	26/06/2003
4347011011800017260	عزراقة	بن إدراج	MERAZGA	INES	26/06/2003	15/09/2003
4347011011800017262	عزرا	بن إدراج	HAMADA	ANIS	15/09/2003	23/02/1973
4347011011800017263	عزرا	بن إدراج	KHROUATI	ABDELKADER	23/02/1973	18/02/1977
4347011011800017264	عزرا	بن إدراج	DENOU	ABDOURAZAK	18/02/1977	19/11/2003
4347011011800017271	عزرا	بن إدراج	ZITOUNE	ABDELMOUNE	19/11/2003	12/01/2004
4347011011800017268	عزرا	بن إدراج	ZITOUNE	ICHRAK	12/01/2004	25/08/2003
4347011011800017272	عزرا	بن إدراج	BENSEKIL	KHAOUA	25/08/2003	07/05/2003
4347011011800017270	عزرا	بن إدراج	MAHLOUL	NADIA	07/05/2003	13/04/2001
4347011011800017274	عزرا	بن إدراج	BENALLOUB	UNA RAYANE	13/04/2001	06/05/2003
4347011011800017275	عزرا	بن إدراج	DIALE	NESRINE	06/05/2003	21/03/1977
4347011011800017273	عزرا	بن إدراج	BAHBAH	MOUNIR	21/03/1977	01/02/1965
4347011011800017276	عزرا	بن إدراج	BAHBAH	FABIDA	01/02/1965	04/06/2002
4347011011800017277	عزرا	بن إدراج	HAMZALLAH	NADIRALLAH	04/06/2002	18/01/2003
4347011011800017284	عزرا	بن إدراج	CHERBE	CHAMA	18/01/2003	05/11/2003
4347011011800017280	عزرا	بن إدراج	CHERBE	SARA	05/11/2003	07/01/2003
4347011011800017279	عزرا	بن إدراج	TAKOUN	AHLEM	07/01/2003	22/06/2003
4347011011800017282	عزرا	بن إدراج	KADRE	ISLAM	22/06/2003	24/12/2001
4347011011800017285	عزرا	بن إدراج	BELAYADE	DIEMAJ	24/12/2001	03/05/2002
4347011011800017283	عزرا	بن إدراج	GHOUILA	HADI	03/05/2002	15/09/2002
4347011011800017286	عزرا	بن إدراج	BELHOUARE	ABDELDIALI	15/09/2002	

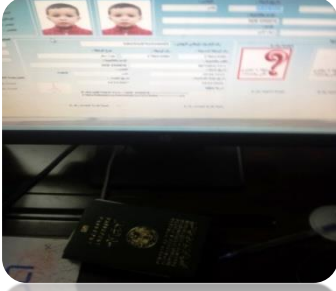
المرحلة الرابعة: تحضير وارسال الملفات

بعد أخذ المعلومات البيومترية لجميع الأشخاص يقوم المهندس يوميا مساءا بتحضير الملفات وتشفيرها ومن ثم إرسالها إلى المركز الوطني عبر شبكة الأنترنت المؤمنة، هذا الأخير يقوم بإصدار جواز السفر أو بطاقة التعريف البيومترية وإرسالها إلى البلدية خلال 10 أيام لتسليم الوثيقة للمعني.



المركز الوطني
للمستندات والوثائق
المؤمنة بالعاصمة

❖ المرحلة الخامسة: تسليم الوثائق



يقوم العون المكلف بتسليم
جواز السفر أو بطاقة
التعريف البيومترية بتسجيلها
ووضعها في خزانة مؤمنة
ومن ثم تسليمها مباشرة
للمواطن.

✓ مديرية التنظيم والشؤون القانونية

أ. مصلحة التنظيم والمنازعات

1. مكتب المنازعات والشؤون القانونية: يتكفل بـ:

- تمثيل البلدية في القضايا المعروضة أمام المحاكم.
- إعداد العرائض ومذكرات الدفع وإبداء الاستشارات القانونية.

2. مكتب التنظيم والمنشآت المصنفة: ويتكفل بـ:

- تحضير عمل اللجنة البلدية للحج.
- الإشراف على ملفات إنشاء المؤسسات المصنفة.
- إصدار قرارات فتح واستغلال المنشآت المصنفة.
- تمثيل البلدية في اللجان الولائية الخاصة بمعاينة المنشأة.

3. مكتب الجمعيات: ويتكفل بـ:

- استلام ملفات إنشاء وتجديد الجمعيات والتدقيق فيها.
- دراسة القوانين الأساسية للجمعيات.
- منح الاعتماد للجمعيات.

II. مصلحة السكان:

1. مكتب الحالة المدنية:

- استخراج جميع وثائق الحالة المدنية.
- تسجيل البيانات الهامشية في سجلات الحالة المدنية.
- القيام بإبرام عقود الزواج.
- تسليم رخص الأفراح.
- إعداد جداول إحصائية متعلقة بتطور حركة المواليد والوفيات.
- الرد على مراسلات القنصليات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد بداخل الوطن أو خارجه.

أ. فرع تسجيل العقود.

- تلقي التصريح بالمواليد من مختلف الهيئات الصحية المعنية وتسجيلها.
- تسليم الدفاتر العائلية.

فرع الشرطة العامة

- تسليم شهادات الإقامة، شهادات الإيواء، شهادات عدم العمل.
- التصديق على تصاريح بيع السيارات والدرجات.
- المصادقة على الإمضاءات والصور المطابقة للأصل.

2. مكتب الانتخابات: ويتكفل بـ:

- مسك بطاقات وقوائم الناخبين.
- التحضير المادي والبشري للعمليات الانتخابية.
- إحصاء الشباب المعنيين بالخدمة الوطنية المولودين أو غير المولودين بالبلدية.

3. مكتب الفروع الإدارية: وله عشرة (10) فروع:

- ويتولى الإشراف العام على الفروع الإدارية الملحقة ومتابعة مدى توفيرها للخدمات الإدارية للمواطنين.

➤ فرع 1250 مسكن

➤ فرع 1008 مسكن

- -وتتولى هذه الفروع استخراج جميع وثائق الحالة المدنية.

ویتکون من فرعون

0 استلام الملفات والتدقيق فيها.

0 تسليم وصل الاستلام المحدد الصلاحية

0 رقمنة المعطيات عن طريق الإعلام الآلى

0 طباعة البطاقات الرمادية والتدقيق فيها،

0 تسليم البطاقات.

ب. فرع بطاقات المراقبة خارج الولاية (Fiche de contrôle):

○ استلام الملفات والتدقيق فيها،

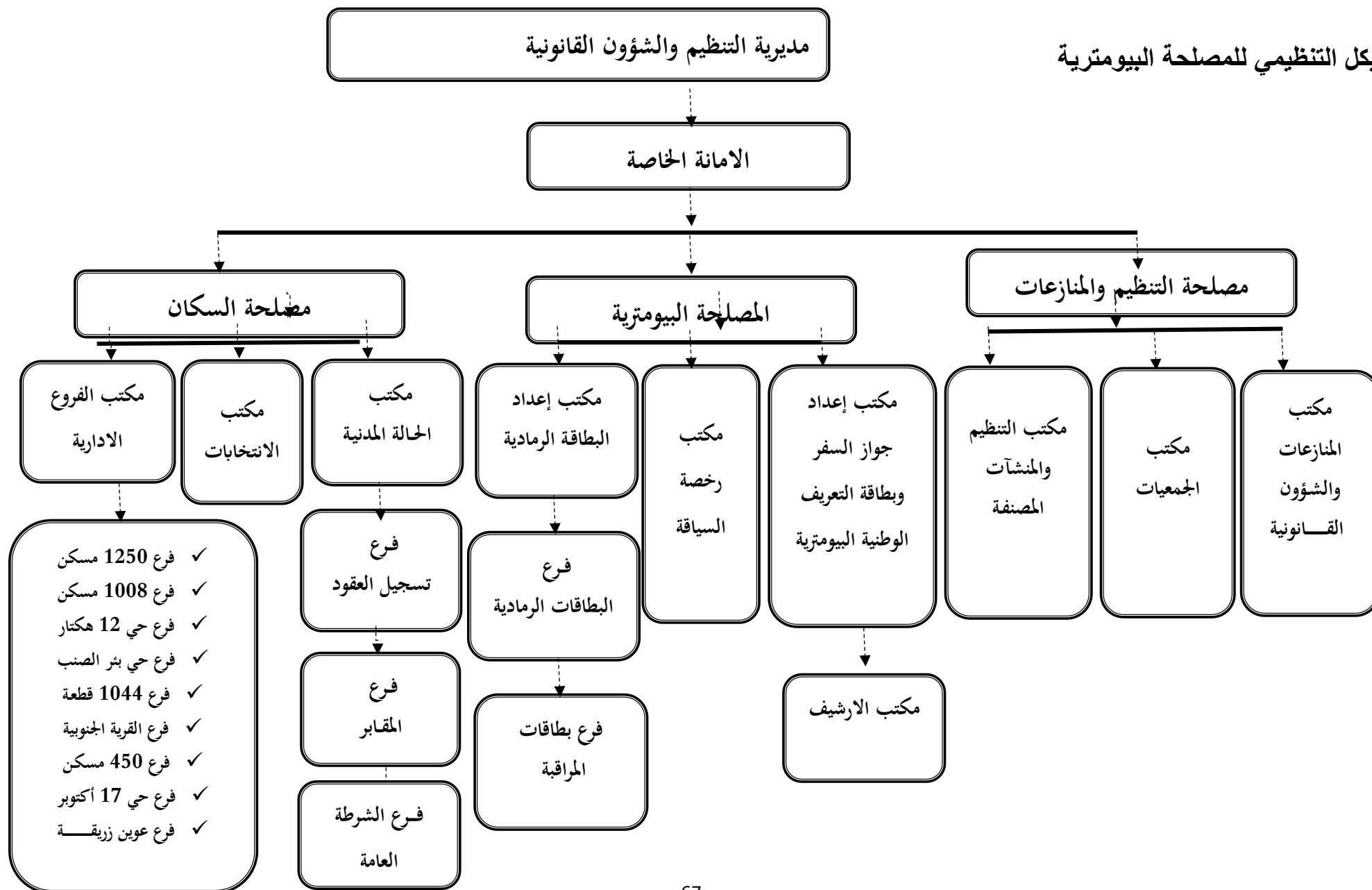
○ رقمنة المعطيات عن طريق الإعلام الآلي،

○ طباعة بطاقات المراقبة والتدقيق فيها،

○ تأكيد المعلومات وإدراجها في قاعدة المعطيات الوطنية،

○ تسليم بطاقات المراقبة

الهيكل التنظيمي للمصلحة البيومترية



خلاصة الفصل الثاني:

ان تطبيق الادارة الالكترونية في بلدية برج بوعريريج لاسيما فيما يتعلق بالحالة المدنية و الوثائق البيومترية الصادرة عنها كجواز السفر و بطاقة التعريف الوطنية رخصة السياقة البيومترية وما صحب العملية من تطور و ان كان بطيئا بالنظر الى المدة، بدأت المصالح تشهد الاثار الإيجابية لهذا المولود الجديد سواء على الادارة او على المواطن من زيادة في الاتقان و خفض التكاليف و تبسيط الاجراءات و تحقيق الشفافية و القضاء على البيروقراطية الادارية ، بالرغم من هذا كله الا اننا لم نحقق تلك الاثار الايجابية ولم نستوفها حق استفائها لما يمكن ان تدره هذه الالية من فوائد كثيرة و ترد عنها مساوئ

خاتمة

خاتمة

ان أسلوب الإدارة الإلكترونية الذي اعتمدته الإدارة المحلية نقطة انطلاق جوهرية ساهمت في تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، حيث سعت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية إلى رقمنة الإدارة العمومية المحلية على مستوى البلدية والولاية من خلال الاسلوب البيومتری الذي يتجلى أساسا في رقمنة بطاقة التعريف الوطني وجواز السفر، رخصة السياقة و البطاقة الرمادية، كما ظهر دور الادارة الالكترونية في تخفيف العبء على المواطن من خلال التكفل بخدماتهم عن بعد لاسيما فيما يتعلق بوثائق الحالة المدنية، كما أدت الادارة الالكترونية الى تغيير نمط العمل القائم على مستوى البلديات و الولايات من جهة وعلى علاقاتها فيما بينها من جهة أخرى، خاصة في عملية تحويل الاعمال الإدارية اليدوية إلى أعمال إدارية إلكترونية.

ينجم عن تطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية المحلية العديد من المبادئ الإنسانية كالمساواة، الشفافية، تفعيل المشاركة المحلية، منع الرشاوي، محاربة البيروقراطية والقضاء على الفساد الإداري، مع الرفع من مستوى أداء الموظفين العموميين المحليين، وكذا تجديد مختلف الخدمات التي تقدمها للجمهور من خلال تبسيط الإجراءات و تخفيض التكاليف، بالإضافة إلى تقريب الإدارة و التقليل من نسب الاخطاء النشأة عن الكم الهائل من الوثائق، وبالرغم من هذه المميزات الا انه يحمل بعض الصور السلبية التي تظهر في ارتفاع نسبة البطالة و كذا غياب الثقافة الالكترونية لدى المجتمع المحلي، كما اثرت سلبا على العامل النفسي و العلاقات بين الموظفين العموميين، و قد يكون نظام الادارة الالكترونية سببا في فشل الادارة المحلية التي تكون فيها هذه الاخيرة تابعة للدول المتقدمة في حقل التكنولوجيا الذي يكون بدوره دافعا لفقدان الخصوصية المعلوماتية سواء للفرد او الادارة.

وبالرغم من تواصل جهود الدولة الجزائرية في ارساء متطلبات الادارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية الا انه لايزال في مراحله الاولى خاصة ما تعترضه من عراقيل متعددة على مختلف الاصعدة، و التي تحتاج الى تحديات مناسبة لضمان الانتقال الإيجابي نحو ادارة الكترونية محلية ناجحة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- ان مفهوم الادارة الالكترونية هو مفهوم فضفاض ذلك لشموليته و تنوعه و حدائته.
- ان استخدام اسلوب الادارة الالكترونية يساعد في التغلب على العديد من المشاكل التي تعيق السير الحسن للعمل الإداري كعامل الوقت و الحواجز الزمانية و المكانية.
- ان التحول الى نظام الادارة الالكترونية يتطلب القيام بمجموعة من العناصر و المبادئ و الخصائص و الاهداف اضافة الى تطوير البنية المعلوماتية لتسهيل توافقها مع البنية الرقمية.

- يجب على الادارات المحلية مواكبة التطورات الحاصلة و التي افرزتها العولمة بجميع اشكالها وان تستغلها لخدمة الادارة.

- من خلال التحول نحو اسلوب الادارة الالكترونية اتضح ان هناك صعوبات تعرقل نجاح هذا المشروع ، و لتفادي ذلك يجب على الدولة تطبيق استراتيجيات واضحة مساهمة للمناهج الالكترونية المطبقة في الدول الاخرى.

الاقتراحات:

- محاولة ابتكار نمط إداري يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة و يلائم طبيعة الإدارة الإلكترونية الجزائرية وعدم الاكتفاء باستيراد النماذج الأخرى.

- نشر التوعية بين المواطنين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- تأهيل البنية التحتية اللازمة لتحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية.

- تنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن الفضاء الإلكتروني.

- تحسين أداء الإدارة و الخدمة العمومية في الجزائر يستدعي توفير آليات عملية، تتأني بالنهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة و التكنولوجيا، من خلال توفير وتعميم المتطلبات اللازمة والضرورية لاستخدام الإدارة الإلكترونية، حيث تعد وسيلة هامة للرفع من كفاءة الموظفين وتطوير أدائهم

- كما أصبحت الحلول الرقمية من الركائز الجوهرية في تطوير الإدارة العمومية وتعتبر الآلية المحورية التي تخدم المواطنين، وتحرك عجلة التنمية، وتحقيق الاقتصاد الرقمي، وتطوير الوظائف الإدارية، كالقضاء على البيروقراطية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

- الإسراع في إيجاد حلول لمعوقات تطبيق الادارة الالكترونية والوصول الى الحكومة الإلكترونية وذلك بتعميم التعاملات الالكترونية في مختلف المؤسسات الوطنية. وفي الأخير تبين لنا من مجريات هذه الدراسة، توجه المختصين والخبراء في هذا المجال نحو اشتراط توافر متطلبات واصلاحات شامله، ومحاربة المعوقات وضرورة ظهور مجتمع معلومات، وهي بالتأكيد من مكونات هذا المنهج الإداري الجديد، فهي وحدها الكفيلة بتطبيق هذا المشروع والارتقاء به نحو التطور.

قائمة المراجع

النصوص القانونية والتشريعية	
الرقم	المرجع
01	دستور الجزائر لسنة 1976 الصادر بموجب أمر رقم 97-76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 ، (ج ر ، رقم 94 المؤرخة في 24 نوفمبر ، 1976 .)
02	دستور الجزائر 1989 ، الصادر في 23 فيفري ، 1989 ج ر ، رقم 09 المؤرخة في 1 مارس 1989 .
03	دستور الجزائر لسنة 1996 ، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96 438 - المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 .
04	القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 يناير 2011 ، المتضمن قانون البلدية الجريدة الرسمية العدد 37 ، لسنة 2011 .
05	القانون رقم 08-90 المؤرخ في 7 أفريل ، 1990 ، المتعلق بقانون البلدية الجريدة الرسمية العدد 15 ، لسنة 1990 .
الكتب	
01	توفيق شمس ، الحكومة الالكترونية ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية .
02	خلفون فضيلة و بوريش رياض ، تطوير اداء الجماعات المحلية على ضوء مشروع الادارة الالكترونية 2020 .
03	عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الاداري ، الطبعة جسر للنشر والتوزيع الجزائر ، 2017 .
04	محمد الصيرفي ، الإدارة الالكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2010 .
05	ناصر لباد ، التنظيم الإداري ، منشورات دحلب ، حسين داي ، الجزائر .
06	ياسين سعد غالب ، الإدارة الالكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية ، 2005 .
اطروحات دكتوراه	
01	بن عياش اسية - الادارة الالكترونية كألية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه - جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية - كلية الحقوق و العلوم السياسية - فرع القانون العام - 2023 .

02	بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع و آفاق أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 . كلية العلوم الاقتصادية و التسيير تخصص تسيير . تخصص إدارة الاعمال 2015-2016.
03	فضيلة خلفون - دور الادارة الالكترونية في تطوير اداء الجماعات المحلية في الجزائر - اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية- جامعة صالح بو بنيدر قسنطينة 03 - كلية الحقوق و العلوم السياسية - قسم التنظيم السياسي و الاداري - 2019-2020.
رسائل الماجستير	
01	إيهاب خميس احمد المير، "متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية، دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة لمرور بوزارة الخارجية ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف ، الرياض.
02	براهيم الغوطي، "متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في القرارات ال فلسطينية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2006.
03	عمر محمد دره، مدخل إلى الإدارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية التجارة جامعة عين الشمس، 2009.
04	هدى محمد محمد أبو شنب، أثر الوظائف الإدارية على أداء منظمات التعليمية الخاصة، مذكرة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
مذكرات الماستر	
01	اعمران ايمان و خالدي سالمة- الإدارة الإلكترونية المحلية: واقع وآفاق -مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق- تخصص: قانون إداري- جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون عام- سنة 2021/2022-.
02	دروازي لخضر- دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية على مستوى البلدية- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية تخصص: قانون إداري - جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام- السنة الجامعية: 2020/2021-.
03	عيسى جلاب و محمد خرفي- دور الادارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية- مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري- جامعة ابن خلدون بتيارت- سنة 2021/2022-.
04	مزهود انيس و شبشوب عبد المالك - الادارة الالكترونية و دورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر النظام الجديد (ل ام دي) في الحقوق تخصص قانون الاعلان الالي و

	الانترنت- كلية الحقوق و العلوم السياسية- جامعة محمد البشير الابراهيمي- برج بو عرييج- سنة 2022-2023.
	المحاضرات
01	الجيلالي خالد، محاضرات في مقياس نظرية العقود والقرارات الإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيارت، 2021/2020.
02	خرشي الهام- محاضرات في الادارة الالكترونية في الجزائر- كلية الحقوق و العلوم السياسية - جامعة محمد الامين دباغين سطيف2- سنة 2021/2020.
	المجالات والمقالات المنتديات
01	بن جراد عبد الرحمان - تاريخ الادارة الالكترونية - جامعة احمد درارية - ادرار - مجلة الساور للدراسات الانسانية والاجتماعية ،العدد 08 ،سنة 2018.
02	سامي عبد الله اليزيد ، خصائص العمل الإداري ، منتدى الإدارة اطلع عليه يوم 2024 /06/04 سهر بن فايق بن ناصر العتيبي، معوقات تنظيم العمل الإداري،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد 10، 2019.
03	عائشة بنت أحمد الحسيني ، شذا بنت عبدالمحسن الخيال: أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي (دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الازهر-العدد العاشر . يناير 2013.
04	عبد الحميد المغربي، الإدارة الإلكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري ، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد السابع ، 2011.
05	عبد العزيز سلمى، حازم احمد فراونة- دور الإدارة الإلكترونية في ترقية أداء الجماعات المحلية في الجزائر: دراسة وصفية على ضوء مشروع "الجزائر الكترونية - مجلة معارف للعلوم القانونية و الاقتصادية - المجلد 03 - العدد 01 -11-05-2022-.
06	موسلى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري في التعليم العالي دراسة حالة كلية علوم الطبيعة والحياة، مجلة الباحث، العدد09 ، 201.
07	موسي عبد الناصر، محمد قريشي: مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة - الجزائر، مجلة الباحث - عدد 09 / 2011.

المواقع الالكترونية:

01	الرزقي كتاف- الادارة الالكترونية و فعالية التنظيم في الادارات العمومية الجزائرية- المجلة العلمية الجزائرية https://www.asjp.dz/en/article/63026 اطلع عليه بتاريخ 2024/06/10 الساعة : 25 : 22
02	بشير عبد الحميد و صورية بوطرفة- الملتقى الوطني الافتراضي حول الادارة الالكترونية في الجزائر الواقع و اشكالية التطبيق- ص1 https://www.researchgate.net/publication/351088276_alhkwmt_alhkwnyt_fy_aljzayr_-_alwaq_walmamwl_walthdyat-_fy_zl_althwl_alrqmy اطلع عليه بتاريخ 2024/05/25 الساعة: 14:20
03	https://e3arabi.com/ اطلع عليه بتاريخ 2024/06/10 الساعة : 20:30
04	https://passeport.interieur.gov.dz اطلع عليه بتاريخ 2024/06/12 الساعة : 25 : 16

الملاحق

Menu

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
MINISTÈRE DE L'INTERIEUR, DES COLLECTIVITÉS LOCALES ET DE L'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE

السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية
الشبكات الموحدة

عقد الميلاد
Acte de naissance

عقد الميلاد رقم 12 خ
Acte de naissance n°12S

عقد الوفاة
Acte de décès

عقد الزواج
Acte de mariage

شهادة عدم الزواج، عدم الطلاق، عدم إعادة الزواج
Certificat non mariage, non divorce, non remariage

MGCLAT 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية

ولاية: برج بوعريريج
بلدية: برج بوعريريج

Wilaya: B,B,Arréridj
Commune: B,B,Arréridj

بحث باللقب و الاسم
Recherche par Nom et Prénom

Recherche

Recherche par Nom et Prénom

☐ En Arabe ☒ En Français

Wilaya

Nom اللقب

Prénom الاسم



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
DRIVING LICENSE
رخصة السياقة

DZ

A00000201

31.03.2018
 30.03.2028

SPECIMEN
SPECIMEN
12.02.1973
109730757001700005
B
M

م. نموذج
م. نموذج
م. نموذج
م. نموذج
م. نموذج
م. نموذج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
CERTIFICAT D'IMMATRICULATION DE VEHICULE
VEHICLE REGISTRATION CERTIFICATE
شهادة ترقيم السيارة

DZ

Numéro du certificat : VA 000000000
Delivré le : 15/03/16
Expire le : 14/03/26
Autorité de délivrance : سيدى امحمد

01. Marque du véhicule : RENAULT
02. Dénomination Commerciale : MEGANE
03. Type : UU15SDEBG
04. Energie du véhicule : ESSENCE
A. Numéro d'immatriculation : A33F6B
E. Numéro d'identification du véhicule : UU15SDEBG52863704

05. Année de première mise en circulation : 2015
06. Places assises : 5

07. Marque : رينو
08. Modèle : ميغان
09. Année de première mise en circulation : سنة أول استعمال : 2015
10. Type : بنزين
11. Places assises : عدد المقاعد : 5
12. Marque : رينو

الفهرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	إهداء	00
02	كلمة شكر	00
01	مقدمة.....	01
01	أسباب اختيار الموضوع.....	02
02	أهمية الدراسة.....	03
03	أهداف الدراسة.....	03
04	الإشكالية.....	04
05	منهج الدراسة.....	04
06	خطة الدراسة.....	05
06	الفصل الأول: اطار مفاهيمي للإدارة الإلكترونية والعمل الإداري	
07	تمهيد.....	07
الرقم	العنوان	الصفحة
01	المبحث الأول: ماهية للإدارة الإلكترونية.....	07
02	المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية.....	07
03	الفرع الأول: تطور ونشأة الإدارة الإلكترونية.....	07-09
04	الفرع الثاني: تعريف الإدارة الإلكترونية.....	09-10
05	الفرع الثالث: مبادئ وخصائص الإدارة الإلكترونية.....	10-13
06	المطلب الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية.....	14
07	الفرع الأول: المتطلبات التقنية والأمنية.....	14-15

16-15	الفرع الثاني : المتطلبات القانونية والتشريعية.....	08
18-16	الفرع الثالث : المتطلبات الإدارية والسياسية.....	09
18	المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للعمل الإداري.....	10
18	المطلب الأول: مفهوم العمل الإداري.....	11
18	الفرع الأول: تعريف العمل الإداري.....	12
19	الفرع الثاني: خصائص العمل الإداري.....	16
21-20	الفرع الثالث: أهمية العمل الإداري.....	17
22	المطلب الثاني: أسس العمل الإداري.....	18
23-22	الفرع الأول: التخطيط و التنظيم.....	19
23	الفرع الثاني : التوجيه والقيادة.....	20
25-24	الفرع الثالث : الرقابة.....	21
26	خاتمة الفصل الاول	22
27	الفصل الثاني: أثر ونماذج مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بلدية برج بوعريرج نموذج	
28	تمهيد.....	
29	المبحث الأول: مفهوم البلدية.....	01
29	المطلب الأول: تعريف ونشأة والتطور التاريخي للبلدية.....	02
30	الفرع الأول: تعريف البلدية.....	03
33-30	الفرع الثاني: نشأة والتطور التاريخي للبلدية.....	04
35-34	الفرع الثالث: خصائص البلدية.....	05
35	المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن بلدية برج بوعريرج.....	06
35	الفرع الأول: تعريف بلدية برج بوعريرج.....	07
37-36	الفرع الثاني : الموقع والمساحة والتعداد السكاني.....	08
38	الفرع الثالث : التنظيم الهيكلي لبلدية برج بوعريرج.....	09

39	المبحث الثاني: مشروع الجزائر الإلكترونية.....	10
39	المطلب الأول: مراحل نشأة الإدارة الإلكترونية في الجزائر	11
39	الفرع الأول: المرحلة 1: من 2003 الى 2005.....	12
39	الفرع الثاني: المرحلة 2: من 2005 الى 2009.....	16
40	الفرع الثالث: المرحلة 3: من 2009 الى 2013.....	17
41	المطلب الثاني: نشأة الادارة الإلكترونية في الجزائر	18
45-41	الفرع الاول: محاور وأهداف مشروع الجزائر الإلكترونية.....	19
49-46	الفرع الثاني : رقمنة سجلات الحالة المدنية.....	20
67-50	الفرع الثالث : المصلحة البيومترية.....	21
68	خاتمة الفصل الثاني.....	
71-69	الخاتمة.....	
76-72	قائمة المراجع.....	
81-77	الملاحق.....	
85-82	الفهرس.....	
87-86	الملخص.....	

المخلص:

ان تطبيق اسلوب الادارة الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية خاصة البلدية باعتبارها النواة الاساسية جاء كنتيجة للضرورة الحتمية التي فرضتها تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و اوجبت الخلي عن الاساليب التقليدية و الورقية المعمول بها في ظل الادارة التقليدية، محدثة بذلك اصلاحات جذرية على مستوى الادارة العمومية المحلية بتبني اسلوب الادارة الالكترونية في البلديات و الولايات و رقمنة خدماتها.

وعلى هذا الاساس يعد مشروع الادارة الالكترونية على مستوى البلديات من المشاريع الناجعة لما تلعبه من دور فعال و اجابي في عصرنه الجماعات المحلية و خدماتها الادارية العمومية، الا انه يرتقي بعد الى درجة الكمال نظرا لما تعثره من حواجز و معوقات الامر الذي يستلزم وضع حلول مناسبة امام كل ما يحول دون ذلك.

Summary:

The application of the electronic management method at the level of local communities, especially the municipality, as it is the basic nucleus, came as a result of the inevitable necessity imposed by information and communication technology, which necessitated abandoning the traditional and paper-based methods used under traditional management, modernizing.

Thus, radical reforms were made at the level of local public administrations by adopting the electronic management method in municipalities and states and digitizing their services.

On this basis, the electronic administration project at the municipal level is considered one of the effective projects due to the effective and positive role it plays in modernizing local communities and their public administrative services. However, it has yet to rise to the level of perfection due to the

barriers and obstacles it faces, which necessitates the development of appropriate solutions. In the face of everything that prevents this.